عن
الديمقراطية الليبرالية
قضايا ومشاكل

الطبعـة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس . 93091 SHROK UN
بيروت ص . ب ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

د. حازم الببلاوى

عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل

دار الشروق

محتويـات

تمهيد

١ ـ لقد أصبحت الديمقراطية قضية الساعة فى عدد كبير من الدول . ومع ذلك فلعله لايوجد اصطلاح امتهن وتعددت استخداماته كما حدث لمفهوم الديمقراطية . فها هى الديمقراطيات الشعبية أو الجماهيرية التى قامت بزعم مجاوزة شكلية الديمقراطية الليبرالية ومن أجل تحقيق الديمقراطية « الحقيقية » ، فإذا بها ـ وبعد أن سقطت الواحدة بعد الأخرى ـ تكشف عن وجهها السافر ، فلا هى ديمقراطية كما لم تكن شعبية أو جماهيرية . وفى نفس الوقت الذى يزداد الانبهار بالديمقراطية والليبرالية فى المجتمعات التى عاشت فى ظل النظم الشمولية والقهر والاستبداد ، فإننا نلمح بعض مظاهر الملل والقلق فى الديمقراطيات الغربية العريقة نفسها . كذلك فقد وجدنا أن محاولات بعض تلك النظم الشمولية السابقة من أجل التحرر وإقامة الديمقراطية قد تمخضت عن حالات من الفوضى والعنصرية والبربرية التى تكاد تختلط بالقبلية القديمة (كما يحدث فى بعض دول وسط أوربا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق) .

وليس الغرض من هذا الكتيب مناقشة موضوع الديمقراطية الليبرالية مناقشة منهجية بقدر ما هو اثارة عدد من القضايا والمشاكل المتعلقة بهذا الموضوع الشائك . وهى قضايا ومشاكل متناثرة هنا وهناك ، ولكنها ـ مجتمعة ـ تلقى ضوءا على حقيقة الديمقراطية الليبرالية ومحتواها وحدودها . فليس اخطر على الديمقراطية ومستقبلها من أن نقتصر على ترديد بعض الشعارات أو الرموز دون أن ننفذ إلى

جوهر وروح الديمقراطية . فلا يكفى أن نردد شعارات « حكم الشعب بالشعب»، كما لن يكفى إقامة البرلمانات والمجالس النيابية أو الحديث عن التعددية السياسية وغير ذلك من الرموز والشعارات . كل هذا ضرورى ومهم ولكنه دون أن يندرج فى نسق متكامل منسجم مع روح وجوهر المجتمع الديمقراطى ـ سيظل قاصرا ، شكلا بلا مضمون ومؤسسات بلا روح .

وسوف يكون من الادعاء القول بأن الأفكار والانطباعات الواردة فى هذه المناقشة لاتتضمن آراء شخصية أو تفضيلات خاصة ، فالحقيقة انها كذلك إلى حد بعيد . ومن الطبيعى أن كثيرا من هذه الاجتهادات قد يجاوز الصواب أو الرأى السديد[1].

والآن فقد يكون من المناسب ان نبدأ بمناقشة الجذور النظرية للفكر الليبرالى الحديث وما أصابه من انتكاس خلال معظم القرن العشرين قبل أن يستعيد ثقته بالنفس فى العقد الأخير من هذا القرن مع سقوط معاقل النظم الشمولية ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى مختلف جوانب الديمقراطية الليبرالية .

---

(١) العديد من الأفكار الواردة هنا سبق نشرها وخاصة فى جريدة الأهرام وظهر بعضها فى مؤلفاتى السابقة ، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، ١٩٨٩ ، التغيير من أجل الاستقرار ، ١٩٩٢ ، دار الشروق .

١

الجــذور الفــكريـــة

٢ ـ قامت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ـ وقبلها الأمريكية ١٧٧٦ ـ مبشرة بالحرية والثورة الليبرالية ، وكان الاعتقاد أن الطريق أمام الديمقراطية قد فتح إلى غير عودة . وإذا بالقرن التاسع عشر يحفل بالدعوات الشمولية وتدخل الدولة وسيطرتها ويسخر من دعوات الفردية والحرية . وعشنا فى القرن العشرين تجارب النظم التدخلية والشمولية من فاشية ونازية وأخيرا ماركسية ، حتى ساد الانطباع بأن الليبرالية هى من تراث الماضى الذى لا يتجاوب مع حقائق العصر. وبعد مائتى عام على قيام الثورة الفرنسية ، وفى ١٩٨٩ تحلل النظام الماركسى فى الاتحاد السوفيتى ومعظم دول أوربا الشرقية ، وكانت الفاشية والنازية قد قضى عليها مع الحرب العالمية الثانية . وكتب فرانسيس فوكوياما مقاله الشهير (١٩٨٩) عن «نهاية التاريخ» والانتصار النهائى لليبرالية بشقيها الاقتصادى (السوق) والسياسى (الديمقراطية) .

وينبغى ان نتذكر أن عودة الحديث عن الليبرالية لايرجع فقط إلى تفسخ النظم الشمولية من اليسار (الماركسية) ، بل إن حظ نظم الاستبداد على اليمين لم يكن أفضل حالا . ففى ١٩٧٤ سقط نظام البرتغال الذى وضعه سالزار ولم يستطع أن يحميه خليفة جايتانو ، وتبعه نظام فرانكو فى ١٩٧٥ كما عرف نفس المصير حكم

العسكر فى اليونان فى ١٩٧٤ . وعرفت أمريكا اللاتينية الشهيرة بانقلاباتها ودكتاتورياتها تساقطا متتابعا فى الأرجنتين (١٩٨٢) وأرجواى (١٩٨٣) والبرازيل (١٩٨٤) وشيلى (١٩٩٠) والقائمة طويلة . وانتقلت الموجه إلى آسيا فسقط نظام كوريا القوى فى ١٩٨٧ كما سقط قبل ذلك نظام كمبوديا الغاشم . حتى جنوب أفريقيا لم تفلت من رياح التغيير فها هو دى كليرك يطلق سراح منديلا (١٩٩٠) ويعلن عن دستور جديد لمشاركة الغالبية . وسقط بين الساقطين نظم الحكم فى أثيوبيا واليمن الجنوبى وتغيرت الزعامة فى زامبيا .

ومن هنا فإنه يبدو إن الأفكار الليبرالية ـ والتى بدا أنها انزوت تماما خلال القرن العشرين أمام الزحف المستمر للأفكار الاشتراكية والنظم الشمولية ـ يبدو أنها بدأت تستعيد الأرض التى فقدتها وتمتد إلى ساحات جديدة لم تكن تعرفها . وإذا كان بعض الكتاب يرى حتى الأمس القريب ـ جان فرانسوا ريفل ـ أن الديمقراطية « لا تعدو أن تكون صدفة تاريخية أو جملة اعتراضية فى تاريخ البشرية لن تلبث أن تختفى » (١٩٨٣) فها نحن نرى فوكوياما يعلن ـ وبالصوت العالى ـ الانتصار النهائى لليبرالية .

فما هى هذه الليبرالية التى بدأ يكثر الحديث حولها دون أن يمكن القول ـ باطمئنان ـ بأننا نتحدث دائما عن نفس الشىء . ولذلك فقد لزم بعض التحديد فى مفهوم الليبرالية .

٣ ـ هناك ارتباط شديد بين الليبرالية وفكرة الحرية والديمقراطية ، بل إن اسمها مشتق فى الواقع من معنى الحرية . ومع ذلك فإن الليبرالية بمفهومها المستقر تستند إلى مفهوم خاص للحرية اتضحت معالمه بوجه خاص ابتداء من القرن السابع عشر . فإذا كان الحديث عن الحرية والديمقراطية قديما ، يجد جذوره فى الفكر اليونانى والممارسات الديمقراطية فى المدن اليونانية ثم فى عديد من المدن التجارية فى إيطاليا فى العصور الوسطى وعصر النهضة ـ فإن هذه الممارسات لاتمثل الفكر الليبرالى كما استقر معناه ومفهومه من خلال المساهمات الفكرية لاباء الفكر الليبرالى منذ القرن

السابع عشر، وخاصة جون لوك . فالفكر الليبرالى ليس فقط دعوة إلى الحرية ، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية ، واحترام مجال خاص يتمتع الفرد فيه باستقلاله وحريته دون تدخل أو ازعاج . وإذا نظرنا إلى مفهوم الحرية كما ساد فى الفكر السياسى والممارسات العملية ، نجد أنه تراوح بين مفهومين أساسيين ، الأول هو الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية ، والثانى هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد لايجوز التعدى عليه أو التدخل فيه . وهذه هى التفرقة بين الحرية بالمعنى القديم وبين المفهوم الحديث للحرية . وقد أوضح بنجامين كونستانت فى كتابه « الحريات القديمة والحديثة » (١٨١٩) هذه التفرقة بشكل واضح ، فالحرية بالمعنى الحديث هى الاعتراف للفرد بمجال خاص يتمتع فيه بالاستقلال ولايخضع فيه لغير القانون ، فى حين أن الحرية بالمعنى القديم ـ السائد فى المدن اليونانية ثم فى المدن الإيطالية ـ تشير إلى الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية . ووفقا لهذا المفهوم القديم ، « فإن الفرد ، وهو يتمتع بالمشاركة فى السيادة فى المسائل العامة » ـ هكذا يرى كونستانت ـ « فإنه يكاد يكون عبدا ولا يعرف أى استقلال فى أموره الخاصة » وعلى العكس فإن الفرد وفقا للمفهوم الحديث للحريات الحديثة «يتمتع بالاستقلال فى حياته الخاصة » ، وعلى العكس « لايكاد يتمتع بأى سيادة فى المسائل العامة » ، وإنه حين يشارك فى المسائل العامة فإنه غالبا ما يكون ذلك بقصد التخلى عنها لنوابه وممثليه . ومن نفس المنطلق جاء اليكس دوتوكفيل ، وخاصة فى كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » (١٨٣٥) محذرا من خطورة سطوة واستبداد الأغلبية الديمقراطية على الحريات الفردية . فما لم يتم الاعتراف بحقوق خاصة للأفراد لايجوز التعرض لها ، فإن الخطر على الحرية يمكن أن يتحقق مع الاستبداد والحكم الديكتاتورى ، كما يمكن أن يحدث استبداد آخر مع الديمقراطيات الشعبية . وهكذا نجد أن الفكر الليبرالى ، وإن كان يستند إلى الديمقراطية ، فإنه لا يرى فيها ضمانا كافيا بل لابد وان يصاحب ذلك الاعتراف بحقوق الأفراد على نحو لا يجيز المساس بها . ومن هنا فإن الديمقراطية الوحيدة التى تتفق مع الفكر الليبرالى هى الديمقراطية الدستورية ، أى التى تضع حدودا

على كل سلطة حماية لمجال خاص لحرمة الأفراد فى أموالهم وحرياتهم .

وإذا كان الفكر الليبرالى يبدأ من ضرورة الاعتراف بالفرد وبمجال خاص له يستقل فيه وتظهر فيه قدراته الابداعية ، فإنما يرجع ذلك إلى موقف عام من الفرد والجماعة . فالفكر الليبرالى يرفض الأفكار الموروثة والتى ترى أن للمجتمعات غايات محتومة ـ غيبية أو غير غيبية ـ وأن الفرد مسخر لتحقيق هذه الغايات . وعلى العكس فإن الفكر الليبرالى يرى أن الفرد هو اللبنة الأولى ، وهو الأساس فى المجتمعات ، وأن هذا الفرد يسعى إلى تحقيق ذاته والسعى المستمر وراء غايات وأهداف خاصة متغيرة دوما مع تغير الظروف ومدى ما يحققه من انجازات أو يصادفه من اخفاقات . فالفرد هو القوة الدافعة للمجتمع ، وهو بفعله ، وفعل أقرانه ، يجر المجتمع من ورائه للتغيير . والأمر على العكس ـ فى المذاهب الجماعية ـ حيث ترى أن للمجتمع غايات وأهدافا نهائية يستخدم فيها الفرد كوسيلة ، فالمجتمع وليس الفرد هو الحقيقة الأولى والنهائية فى هذه المذاهب الجماعية .

٤ ـ رغم أن المشهور هو أن توماس هوبز قد دافع عن السلطة المطلقة ـ وبالتالى الاستبداد الملكى ـ فإنه من وجهة نظر معينة ـ كان من أوائل من أرسوا مبادئ المذهب الفردى . فالغرض من الجماعة ـ عنده ـ وأساس وجودها هو حماية حقوق الأفراد من حالة الوحشية والبربرية والتى يتعرض فيها كل فرد للاعتداء من جانب الآخرين ، « حرب الجميع ضد الجميع » ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الجماعة السياسية ، التى يتنازل فيها كل فرد ـ فى شكل من أشكال العقد الاجتماعى ـ عن جزء من حريته للحاكم أو السلطان حماية لحرياته وحقوقه الباقية . وبذلك فقد كانت نقطة البدء عند هوبز هى حقوق الأفراد وحرياتهم ، وهى أيضا مبرر الجماعة والسلطة . ومع ذلك يظل جون لوك هو المؤسس الحقيقى للمذهب الليبرالى فى دفاعه عن الملكية الدستورية بعد الثورة الإنجليزية . وقد بدأت ـ عند لوك ـ تظهر بشكل واضح فكرة الحقوق الطبيعية للأفراد والتى يستمدونها من القانون الطبيعى السابق على القوانين الوضعية . وهذا القانون الطبيعى يفرض نفسه على الجميع ،

فمنه يستمد الأفراد مباشرة حقوقهم الأساسية من ناحية ، فضلا عن أنه يقيد المشرع بقيود دستورية لا يستطيع مجاوزتها من ناحية أخرى . ومن هنا فإن الديمقراطية عند لوك لا تتميز فقط بأنها استجابة لرأى ومشاركة الأفراد ، وإنما فى خضوعها لقيود لايمكن المساس بها من حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية ولو باسم الأغلبية. فالعقد الاجتماعى - عند لوك - ليس تنازلا من الأفراد عن السيادة للسلطان ، بقدر ما هو اتفاق بين الجميع فى إطار القانون الطبيعى . وهذه هى فكرة الديمقراطية الدستورية . وفى هذا يختلف موقف لوك من الديمقراطية عن جان جاك روسو مثلا الذى طرح فكرة « الإرادة العامة » للشعوب ، والتى باسمها تفرض كافة الأحكام والقوانين دون أى قيد أو رادع . وهكذا يتضح انه رغم اتفاق هوبز ولوك وروسو على فكرة العقد الاجتماعى . فإن نتائجهم من حيث مفهوم الحرية تختلف اختلافا جذريا ، وهم فى ذلك يتراوحون بين معانى الحرية القديمة والحديثة وفقا لتعريف بنجامين كونستانت . ولعله مما قد يدعو إلى الدهشة أن يكون روسو هو الأقرب إلى تفكير الأقدمين ، فالحرية والديمقراطية عنده لاتجاوز حق المشاركة فى الحكم وتكوين الإرادة العامة ، ولكن باسمها يمكن أن تتحقق ديكتاتورية الأغلبية والارهاب الثورى . فلا محل لحقوق الأفراد عند روسو . ويقع هوبز - للغرابة أيضا - فى موقف مختلط فهو من ناحية لايطالب بالديمقراطية بل ويدافع عن الاستبداد ، وفى ذلك يمكن أن يقترب من الأفكار التقليدية وخاصة لدى أفلاطون وحديثه عن المدينة الفاضلة والمستبد العادل . ولكنه فى نفس الوقت يقترب من الأفكار الحديثة ويقطع صلته بالتراث التقليدى وفكر العصور الوسطى عندما يبدأ تحليله من نقطة الاعتراف بالفردية وحقوق الأفراد كأساس للمجتمع . ويظل لوك هو الممثل الحقيقى لليبرالية حين يجمع بين الديمقراطية وحقوق الأفراد. فالديمقراطية عنده وهى تتطلب المشاركة فى الحكم ، فإنها لاتطلق العنان للأغلبية وإنما تقيدها بقيود دستورية من حقوق الأفراد فى المشاركة فى الحكم ، ومن ثم فى الدعوة إلى الديمقراطية ، ولكنها وبنفس القوة تضع القيود والضوابط على حكم الأغلبية وكافة السلطات ، فهى ديمقراطية دستورية تحمى حقوق الأفراد الأساسية

وحرياتهم . ويؤكد لوك على اعتبار ـ يصبح فيما بعد أحد أسس الليبرالية ـ وهو العلاقة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة . فالاعتراف بمجال خاص يستقل الفرد به دون تدخل يتطلب أن تتوزع الملكية ولا تتركز فى يد واحدة ـ ولو كانت يد الدولة . وهنا أيضا نلمح بأن الاحتكار عدو الليبرالية، يستوى فى ذلك الاحتكار الخاص أو العام . فالحرية تتطلب تنوع الملكيات ، ومن هنا تصبح الملكية الخاصة شرطا لحرية الأفراد . وهكذا نجد لدى لوك مبدأين أساسيين من مبادئ الليبرالية والتى استمرت معها إلى وقتنا المعاصر ، ألا وهما فكرة دولة القانون من ناحية ، وفكرة اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة من ناحية أخرى .

وقد ساهم عصر التنوير بكتابه سواء فى فرنسا أو انجلترا فى دفع الأفكار الليبرالية. وكانت اسماء منتسكيو وكندرسيه وفولتير وهيوم مما ساهم بدرجات متفاوتة فى تأكيد هذه التقاليد الليبرالية . ومع ذلك تظل المدرسة الاسكتلندية فى التنوير هى الأساس فى اعطاء الليبرالية فى شكلها المتكامل ، وخاصة مع دافيد هيوم وآدم سميث. ورغم أن كتابات جون استيوارت ميل عن مذهب المنفعة حينا، وتحبيذه لبعض أشكال التدخل الاشتراكى أحيانا أخرى تلقى بعض الظلال على أفكاره الليبرالية ، فإن كتاباته وخاصة « عن الحرية » تمثل العمدة فى الفكر الليبرالى .

٥ ـ إذا كانت هذه الليبرالية قد وجدت تلك الجذور الفكرية من خلال كتابات الفلاسفة والمفكرين وخاصة منذ القرن السابع عشر فى انجلترا وفرنسا ـ وإلى حد ما فى الولايات المتحدة ـ فإنها وجدت أهم تطبيقاتها فى انجلترا خلال القرن التاسع عشر . ويمكن بصفة تقريبية القول بأن الفترة منذ نهاية الحروب النابليونية (١٨١٥) وحتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) هىَ أظهر فترات الحكم الليبرالى، وخاصة فى انجلترا . وكان تداول السلطة بين حزب الأحرار وحزب المحافظين تعبيرا عن سيطرة الأفكار الليبرالية. وظل حزب الأحرار مؤثرا فى الحياة السياسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية تقدم حزب العمل وبعدها احتل

هذا الحزب دور الأحرار فى مناوأة المحافظين فى تولى مقاليد الحكم .

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن العصر الذهبى للفكر الليبرالى فى التطبيق خلال القرن التاسع عشر قد اصطحب بازدهار ونمو الثورة الصناعية فى انجلترا ، أو ما عرف باسم النظام الرأسمالى . وقد صاحب هذا الازدهار للنشاط الاقتصادى الصناعى بداية تدخل الدولة فى ضبط حدود ذلك النشاط . فصدرت القوانين المنظمة للعمل سواء من حيث وضع الضوابط على تشغيل الأحداث والنساء أو مراعاة ظروف الأمان والصحة . وقد تم هذا التدخل دائما بضغط من الليبراليين ، الأمر الذى يؤكد أن مايعرف باسم « دعه يعمل » Laissez Passer, Laissez faire لم يكن أبدا من تعاليم الفكر الليبرالى . فالنظم الليبرالية اعترفت دوما بدور هام للدولة ، ولكن مع ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الأفراد وحرياتهم . وهو أمر لايتعارض مع مبدأ تدخل الدولة .

٦ ـ مع قيام الحرب العالمية الأولى بدأ تراجع الليبرالية المستمر على المستوى الفكرى وظهرت اتجاهات التدخل الحكومى غير المقيد ، ولم يعد للفردية وحقوق الأفراد وحرياتهم نفس القدر من القدسية والاحترام . ومن الطريف أن هذا التراجع عن مبادئ الليبرالية قد بدأ بمنطلق لايبتعد كثيرا عن فكرة الحرية الفردية . فإذا كانت هذه الفكرة فى أصلها تستند إلى ضرورة احترام مجال خاص للفرد دون تدخل وبما لايتعارض مع حقوق الآخرين ، فقد بدأ يظهر إلى جانب هذه النظرة « السلبية » للحرية مفهوم آخر « ايجابى » لحرية الفرد ، فلا يكفى لتحقيق حرية الفرد أن يمتنع التدخل أو الاعتداء على مجاله الحيوى ، وإنما لابد فوق ذلك أن يكون الفرد بالفعل سيد قراره . وهو لا يكون كذلك إلا إذا تخلص من كافة المؤثرات على ارادته سواء كانت ظروفًا طبيعية أم كانت راجعة إلى جهله أو حتى إلى غرائزه . فالفرد كيان عاقل ومفكر لاينبغى أن يخضع لغير عقله أو لغير العقل بصفة عامة . ومن هنا أصبح من الممكن ، باسم الحرية الفردية ذاتها ، أن تفرض على الفرد ـ ولمصلحتة ـ أمور لم يكن ليدركها لقصور فى ظروفه المادية أو النفسية . فالعقل والعقلانية أمور

موضوعية يتفق عليها الجميع وبالتالى يجب خضوع الأفراد لمنطقها اعمالا لحرياتهم ـ حتى رغم أنفهم ! ومن الواضح أن الانتقال من هذا المفهوم الجديد للحرية «الإيجابية » إلى نوع من المجتمعات الأبوية ومزيد من التدخل فى حياة الأفراد وحرياتهم لم يعد يتطلب أكثر من خطوة صغيرة . وقد أوضح ايسيا برلين (١٩٥٨) هذه التفرقة مشيرا إلى أن بداية تراجع الليبرالية والفردية إنما قد تم باسم الحرية الفردية ذاتها ، والتى على أساسها بدأت الليبرالية .

وفى نفس الوقت بدأت تظهر أفكار أخرى تنافس الفردية وتعارضها . فالليبرالية وهى تبدأ بالفرد فإنها بالتالى دعوة عالمية لحقوق الفرد والإنسان مجرداً من أى اعتبار خاص بالجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة . وظهرت بوجه خاص تيارات فكرية تتجاوز الفرد وتقدس ، على العكس ، العرق أو الطبقة . فقامت الأفكار الفاشية تدعو إلى تغليب القوميات مع سيادة العرق من ناحية ، والأفكار الاشتراكية وتدعو لسيطرة طبقة العمال من ناحية أخرى . وهكذا بدأت تتوارى الفردية وراء أفكار شمولية لا ترى سوى العرق (ألمانيا وإيطاليا) أو الطبقة (روسيا) . وكان قيام النظام البلشفى فى روسيا (١٩١٧) ثم الفاشى فى إيطاليا (١٩٢٣) والنازى فى ألمانيا (١٩٣٣) مؤذنا بأفول الليبرالية وتراجعها .

وجاءت الأزمة العالمية ١٩٢٩ كاشفة عن قصور الرأسمالية واقتصاد السوق . ومن هنا أصبح تدخل الدولة قاعدة عامة وان اختلف مداه وحدوده . فمازالت معاقل الليبرالية القديمة فى انجلترا والولايات المتحدة تحتفظ بقدر من الحريات مع تدخل واسع للدولة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . وانتهى أو انحصر دور الأفراد وحرياتهم فى معظم دول وسط أوربا وشرقها والتى عرفت أشكالا مختلفة من الدكتاتوريات . ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وسيطرة الأحزاب العمالية والاشتراكية على معظم دول أوربا الغربية تأكدت المذاهب التدخلية مع استمرار بعض تقاليد الحكم الليبرالى ـ على حياء ـ فى الديمقراطيات الغربية . ومع استقلال المستعمرات القديمة وقيام دول العالم الثالث اكتشفت من ناحية قومياتها الحديثة ،

ومن ناحية أخرى افتقادها للتقاليد الديمقراطية ، وبالتالى فقد اضطرت إلى إقامة حكومات قوية لم تلبث أن تحولت فى معظمها إلى أشكال من الحكم الفردى أو الشمولى . وهكذا بدأ النصف الثانى من هذا القرن وقد غلبت النظم الشمولية معظم المعمورة تدعمها ايدولوجيات جاهزة ونماذج فعالة للحكم البوليسى . ولم يعد غريبا أن يسود الاعتقاد بأن عصر الليبرالية قد ولى إلى الأبد ، وأن الظاهرة الليبرالية ليست إنسانية أو عالمية بقدر ما هى خاصة بعدد محدود من الدول الغربية الصناعيـة وربما اليـــابان . وظل وضـع الهند محيرا يثير الدهشـة أكثر مما يدعـــو إلى الاهتمام .

٧ ـ فى هذا الجو الغامر من تقهقر الليبرالية بدأت تظهر بعض الأصوات المنفردة التى تدعو إلى الليبرالية رغم كل ذلك . وفى مقدمة هؤلاء ظهرت كتابات فون هايك عن « الطريق إلى العبودية » قبل نهاية الحرب الثانية ، ثم كتاباته التالية فى موضوعات الحرية ودولة القانون . وقد بدأت هذه الدعوات الجديدة لليبرالية كرد فعل لما اظهرته النظم الشمولية وخاصة الماركسية من اهدار للحريات وانعدام للكفاءة من ناحية ، وما بدا من مظاهر التحلل الاقتصادى فى العديد من الدول الغربية والتى بالغت فى التدخل تحت تأثير الأفكار الكينزية (انجلترا) من ناحية أخرى . وتمثل مساهمة هايك إضافة جديدة لليبرالية فى تحديده لمعنى الفردية وسنده ، حيث يرى أن مجالات المعرفة بطبيعتها واسعة لاتسمح لأى فرد أو مؤسسة أو جهاز بالاحاطة الكاملة بها ، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى نظام لا مركزى ـ على نحو فردى ـ يسمح لكل فرد بالاستقلال فى اتخاذ قراراته فى المجال الذى تزيد معرفته به عن غيره . ولذلك فإن الفردية هى أساس الكفاءة الاقتصادية . فنظام السوق عن طريق توزيع القرارات الاقتصادية بين العديد من الأفراد والمشروعات هو وحده الذى يمكّن من الاستفادة العظمى من المعلومات عن الموارد والإمكانيات والحاجات . ودون ذلك ، فإن الاستناد إلى قرارات مركزية لإدارة الاقتصاد ـ بما تفتقر إليه من معلومات كافية ـ إنما هو تبديد فى الموارد والطاقات . كذلك ساهم هايك وغيره ـ

وخاصة راولز ـ فى تحديد فكرة دولة القانون وضرورة الانصياع لقواعد عامة ومعروفة سابقا . فالقانون ليس مجرد أوامر تصدر من السلطة ولا هو مجال للتحكم . هناك قيود من حقوق الأفراد وحرياتهم لايجوز الجور عليها ، وهناك اجراءات شكلية لابد من مراعاتها ضمانا للاستقرار القانونى والاقتصادى لمراكز الأفراد وحقوقهم . وربما كان كتاب «نظرية العدالة » لراولز من أهم ما صدر أخيرا فى أساس السلطة والقانون القائم على الحرية والمساواة فى الفرص تأكيدا لمبادئ الليبرالية . وفى نفس الوقت الذى أعادت فيه الليبرالية الجديدة صوتها للتخفيف من حدة تدخل الحكومات ووضع الضوابط والقيود على التوسع البيروقراطى السرطانى ، قدم جيمس بوكنان (جائزة نوبل فى الاقتصاد) نظريته فى « الاختيار العام » مما ألقى شكوكا جديدة على مدى إمكان الاطمئنان إلى سلامة قرارات الموظفين والبيروقراطية بصفة عامة واتفاقها مع المصلحة العامة . فقد أوضح بوكنان أن الموظف العام شأنه شأن أى فرد ، يتصرف بعقلانية ويبحث عن تحقيق مصالحه المباشرة ـ ليس بالضرورة المادية ـ وكثيرا ما لايتأثر بالأعباء والتكاليف العامة الناجمة عن قراراته لأنها تمول عادة من الخزانةالعامة وبالتالى لاتنصرف آثارها إليه مباشرة . فالدولة ليست كيانا ميتافيزيقيا وإنما هى مجموعة من الهيئات والمؤسسات ولكل منها مصالحه الفئوية ونظرته الخاصة . وليس من الصحيح أن كلا منهم يبحث عن المصلحة العامة ، بل إن فكرة المصلحة العامة تتأثر وتتغير من هيئة لأخرى فى نفس الحكومة وكثيرا ما يسود التنافس والتناقض بين أجهزة الدولة نفسها . وهو يرى أن انعدام الكفاءة فى إدارة المصالح العامة إنما يرجع إلى سبب رئيسى وهو أن التكاليف والأعباء التى تترتب على قرارات الموظفين لاتؤثر فيهم مباشرة ، وإنما يتحملها الاقتصاد القومى فى مجموعه . وعلى العكس فإن المزايا التى تنجم عن قراراتهم بالتوسع فى الانفاق أو الاستثمار أو بالقيام بمشروعات جديدة أو غير ذلك يعود نفعها عليهم بشكل مباشر . وهذه المنافع قد لاتكون دائما منافع مادية ، فقد تكون مزيدا من السلطة أو الهيبة أو الهيلمان أو غير ذلك . وهكذا أوضحت نظرية «الاختيار العام» صعوبة الارتكان إلى أجهزة الدولة وحدها لتحقيق الصالح العام .

وهكذا يبدو أن الدعوة إلى الليبرالية وهى تدعو إلى الحرية وحقوق الإنسان ، فإنها تساعد على مزيد من الكفاءة الاقتصادية وقد تحقق فى ظلها ـ عملا ـ مزيد من العدالة والمساواة بين الأفراد ، وبذلك تمثل عنصرا من عناصر التقدم . وإذا كانت الليبرالية دعوة إلى الحرية وإلى الكفاءة فإنها وبنفس الدرجة دعوة إلى السلام. فلم يخبرنا التاريخ عن اية حروب وقعت بين دول تأخذ بالنظم الليبرالية ، فهذه نظم منطقها الحوار والمنافسة وليس القهر أو الحرب .

ولعل أهم ماتتميز به الليبرالية ـ فى اعترافها بحقوق الأفراد وحرياتهم ـ هو قدرتها على التسامح والتعايش مع مختلف القيم التى يؤمن بها كل فرد طالما لايحول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل . هذا التسامح فى التعايش مع مختلف الآراء والمعتقدات قد أعطى لليبرالية نضجًا وعمقا فى عدم الانسياق وراء المطلقات . فأوربا التى عرفت اشد وأقسى أنواع الحروب الدينية فى القرن السادس عشر هى نفسها التى استطاعت أن تتعايش مع حرية العقيدة للجميع دون تعصب فى القرون التالية . وبالمثل فإن أوربا (الغربية) القرن العشرين والتى عرفت أبشع الحروب (حربين عالميتين) للصراع بين القوميات ، هى نفسها التى تسعى الآن لنوع من الوحدة الاقتصاديةوالسياسة بعد ان خففت من غلواء القومية كما سبق وخففت من غلواء الدين .

واخيرا فإن هذه الليبرالية الجديدة تواجه عداء مزدوجا على كل من جانبى اليمين واليسار . فإذا كان اليسار يتهمها بأنها فى دعوتها للفردية تنسى المجموع ، فإن اليمين من ناحيته يأخذ عليها تجاهل الأوضاع والمزايا التاريخية المستقرة لقومية أو دين أو جنس . الليبرالية لاتعترف بالفرد الا باعتباره إنسانا بصرف النظر عن دينه أو لونه أو عرقه أو طبقته ، وهو أمر لا يسهل قبوله دائما .

وإذا كان جوهر الفكر الليبرالى ـ والأمر كذلك ـ يستند إلى الاعتراف بحقوق أساسية للفرد ، فإنه بالمقابل لا يهمل المجتمع أو الدولة ، ولكنه يحرص ـ وبنفس القوة ـ على عدم الخلط بين الدولة والمجتمع من ناحية ، وعلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع من ناحية أخرى . الأمر الذى قد يستحق بعض المناقشة.



الفرد ـ المجتمع ـ الدولة

٨ ـ ليس صحيحا أن الفكر الليبرالى وهو فردى النزعة يهمل مصالح المجتمع ليصبح نهبا للمصالح الأنانية للأفراد حيث يتسيد القوى ويذبل الضعيف ويسيطر الغنى ويسحق الفقير . الفكر الليبرالى ـ وهو يحمى حقوق الأفراد الأساسية ـ يهتم وبنفس القوة بحماية الصالح الاجتماعى وتوفير مظلة واقية للضعيف والفقير . وهكذا فإنه لا يمكن تجاهل مناقشة علاقة الفرد بالمجتمع فى أية مناقشة حول الديمقراطية الليبرالية . وربما تكون هذه هى إحدى أهم قضايا الفكر السياسى والتى شغلت الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة منذ القدم بحيث لا يكاد يوجد جديد يمكن أن يضاف إلى كل ما قيل فى هذه القضية الهامة . ومع ذلك فإن الأمر هنا ـ وكما هو الحال فى معظم القضايا الرئيسية ـ يحتاج إلى الاستمرار فى معاودة التفكير وتقليب الأمور دون أن يمكن الفصل فيها بكلمة نهائية تحسم الأمور إلى غير رجعة . وفى هذا رحمة بالعالمين . فاستمرار تغير الظروف يتطلب استمرار إعادة النظر وترجيح اعتبارات ربما كانت مرجوحة فى ظل ظروف سابقة .

ومن هذا المنطلق فإننى أود أن أعيد طرح هذه القضية القديمة والحديثة معا من

أحد جوانبها الأساسية وهى علاقة الدولة بكل من الأفراد والمجتمع حيث يبدو أن هناك انطباعا شائعا يخلط بين الدولة والمجتمع ويطابق بينهما . وهكذا تناقش عادة مسائل الدولة ودورها بشكل ضمنى وكما لو كانت الدولة هى المجتمع ويتحول الحديث عن علاقة الفرد بالمجتمع إلى حديث عن علاقة الفرد بالدولة . وهذا الخلط بين الدولة والمجتمع فضلا عن أنه غير صحيح فقد تكون له آثار ونتائج فادحةعلى حقوق الأفراد ومصالح المجتمع على السواء .

٩ ـ الحقيقة إن الدولة ليست هى المجتمع وان كانت تمثل ضرورة أساسية لحماية مصالح المجتمع وحقوق الأفراد فى نفس الوقت . الدولة هى مجموعة من أجهزة السلطة تساندها أجهزة متعددة من المؤسسات الإدارية والسياسية والنظم القانونية والتى تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات . والدولة بهذا المفهوم المؤسسى تجد مشروعيتها فى حمايتها لمصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد . ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لا يحول دون الاعتراف بأن لأجهزتها فى الواقع وجودا مستقلا وحياة خاصة ـ وربما مصالح فردية متميزة ـ يمكن أن تتناقض وكثيرا ماتتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فقد كانت كافة الثورات والانتفاضات الشعبية موجهة إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها التى ـ رغم ادعائها بالعمل من أجل المصلحة العامة وأحيانا بإسم الحق الإلهى ـ كانت عدوانا على المجتمع والأفراد . ومن هنا فإن دراسة المجتمعات السياسة تقتضى التعرض لأطراف ثلاثة : الأفراد والمجتمع والدولة ، وهم مع ذلك مندمجون فى وحدة سياسية تتحدد ملامحها من خلال هذه العلاقة الثلاثية .

أما الأفراد فإنهم أكثر أطراف العلاقة وضوحا . فهم حقائق مادية ملموسة . ومع ذلك فإن الأمر ليس بهذه البساطة أو الوضوح. فالأفراد هم فى نهاية الأمر حقوق وإمكانيات . ومالم تتوافر لهؤلاء الأفراد حقوقهم وحرياتهم فإن وجودهم المادى فضلا عن قدراتهم وإمكانياتهم الإبداعية قد تتهدد أو تهدر كلية . وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود الفرد فى جماعة منظمة . وقد افاض

فلاسفة السياسة منذ وقت طويل فى تأكيد أن وضع الفرد غير مستقل عن الجماعة، وأن الحديث عن الفرد دون الجماعة إما غير ممكن أو بالغ الاضطراب والوحشية (هوبز مثلا) . ولذلك فإن وجود الجماعة بقدر ما يضع الحدود والضوابط على حقوق الأفراد وحرياتهم بقدر مايؤكد هذا الوجود ويضمن حقوق الأفراد وازدهارهم .

وأما الجماعة أو المجتمع - وهى ربما أكثر أطراف العلاقة أهمية وإلحاحا - فإنها تبدو أقل وضوحا وتحديدا . فالمجتمع ليس فقط مجموع الأفراد المكونين للجماعة . المجتمع حقيقة اجتماعية تشمل مجموع الأفراد حقا ، ولكنه أيضا حقيقة تاريخية تمتد من الماضى بتراثه إلى المستقبل بآماله ومن ثم ينصرف إلى الأجيال القادمة كما يهتم بالأجيال الحالية ويحافظ على تراث الأجيال السابقة . والمجتمع يتسع لعديد من القيم الحضارية والإنسانية والتى تميز ابناءه ، ويحرص على تنمية قدراتهم وإطلاق ملكاتهم الخلاقة ويشارك فى تراث الإنسانية. وهكذا فالمجتمع حقيقة مادية - بأفراده وعلاقاتهم - وهو حقيقة تاريخية يعبر عن الحاضر ويربط الماضى بالمستقبل، وهو أيضا رسالة حضارية بما يحاول أن يضيفه إلى التراث العالمى بخبرات أبنائه. وإذا كان هناك تمايز بين الأفراد والمجتمع بما يجيز المقابلة بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع ، فإن هناك أيضا تداخلا واندماجا بينهما فلا وجود للأفراد دون مجتمع ولا معنى لمجتمع دون أفراد احرار وقادرين. وقوة المجتمع إنما هى من قوة أفراده . فالمجتمع يجاوز الأفراد المكونين له ولكنه أبدا لا يستطيع التجاوز عنهم . على أن المجتمع بالمفهوم السابق كحقيقة اجتماعية وتاريخية وثقافية لامعنى له ولا فاعلية دون تنظيم قانونى وقهر منظم أو بعبارة أخرى دون سلطة سياسية . ومن هنا يجىء دور الدولة أو الطرف الثالث فى العلاقة بين الأفراد والمجتمع ، وفقط عن طريق السلطة السياسية يمكن أن ينتظم المجتمع وتتحقق حقوق الأفراد وحرياتهم . فالدولة أو السلطة السياسية هى حلقة الوصل الرئيسية لقيام المجتمع وحماية حقوق الأفراد ، وبدون هذه السلطة السياسية لا وجود للمجتمع أو الأفراد . الدولة

ضرورة لا غنى عنها لكل من طرفى المعادلة : الأفراد والمجتمع . الدولة الأداة الأساسية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع . ولكن الدولة أيضا عنصر مستقل بأجهزته ومؤسساته وموظفيه . والدولة بالقطع ليست المجتمع وإنما هى اداة المجتمع والأفراد معا لضبط ايقاع العلاقات فى المجتمع . الدولة حقيقة قانونية وسياسية وهى تعطى لكل من المجتمع والأفراد وجودهما القانونى وتنظيم العلاقات بينهما . ولكن ينبغى الحذر من الخلط بين الدولة والمجتمع . الدولة وسيلة المجتمع ولكنها أيضا ضمان الأفراد . والدولة ليست مجرد حصيلة التقابل القانونى والسياسى للأفراد والجماعة . الدولة لها وجود مستقل فى شكل أجهزة ومؤسسات ، وهى أجهزة لها منطقها الخاص ومصالحها المتميزة .

ومع تضخم الدولة ومؤسساتها فى العصر الحديث أصبح من الخطر تجاهل حقيقة الدولة كمجموعة من الأجهزة والمؤسسات ذات المصالح الخاصة والتى قد تتعارض أحيانا مع مصالح الجماعة أو مع حقوق الأفراد وحرياتهم . فمع تطور ونمو أجهزة الدولة لم يعد من المستبعد أن تطور هذه الأجهزة والمؤسسات مصالح خاصة ضيقة تستخدم فيها سلطة الدولة والقهر القانونى لغير اعتبارات التوازن بين صالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فإن أخطر ما تتعرض له مصالح المجتمع وحقوق الأفراد هو أن يسود الاعتقاد فى الاندماج والتطابق بين الدولة والمجتمع ، وان كل ما يصدر عن أجهزة الدولة إنما هو تعبير عن المصلحة العامة . ونجد أن الأغلب فى الدول الشمولية الاتجاه إلى تأكيد التطابق بين الدولة والمجتمع . فالدولة هنا هى تجسيد المصلحة العامة ولا وجود للمجتمع إلا من خلال أجهزة الدولة ، وكما لو كانت الدولة كيانا ميتافيزقيا للمصلحة العامة وليست مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المحددة يسيطر عليها عدد من الأفراد والفئات الاجتماعية (الموظفين) والتى كثيرا ما تحمى مصالحها المباشرة وراء ستار الدفاع عن المصلحة العامة . وإذا كانت فكرة الدولة تجاوز قطعا الموظفين المسيطرين على اجهزتها ، فإنه لاينبغى أيضا تجاهل حقيقة أهمية الدور الذى يلعبه هؤلاء الموظفون فى تحديد توجهات أجهزة

الدولة واختياراتها . وقديما وعندما كان جهاز الدولة محدودا ودورها مقيدا فقد كان لعقل الدولة وتوجهها السياسى الغلبة ، فى حين أنه فى الوقت الحاضر ومع توسع نشاط الدولة وانتشار أجهزتها ، فقد أصبحت الغلبة للعنصر البيروقراطى وأصبحت الدولة إلى حد كبير رهينة الموظفين . ومن هنا فإن وضع القيود والضوابط على حجم الدولة وأجهزتها أمر لايقل خطورة عن أهمية وجود الدولة ذاتها لتنظيم علاقات الأفراد وحماية مصالح المجتمع . فإذا كان من الصحيح انه لا حياة للأفراد ولا وجود للمجتمع دون سلطة سياسية ودون دولة قوية ، فإن الصحيح أيضا انه دون وضع القيود والضوابط على حجم الدولة نفسها فإن حقوق الأفراد ومصالح المجتمع قد تهدر باسم المصلحة العامة لصالح العاملين بها (الموظفين) .

١٠ ـ إذا كان من الضرورى إبقاء التفرقةوالحدود بين حقوق الأفراد ومصالح الجماعة وسلطات الدولة ، فإنه ينبغى التذكر بأن سلوك الأفراد والجماعات إنما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التى ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق. ونقصد بالسياسة هنا اعتبارات السلطة ، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة والمصلحة ، وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردى والجماعى . وينبغى أن نعترف انه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر (السياسة ، الاقتصاد ، الأخلاق) العديد من الظروف والمؤثرات . ولايمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها مالم يتوافر الانسجام والتوازن بين اعتبارات السياسة والسلطة من ناحية ، والاقتصاد أو المصلحة من ناحية ثانية ، والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة .

ويمكن بنوع من التبسيط القول بأن اداة السياسة الرئيسية هى الدولة التى يتركز فيها استخدام السلطة ، فى حين أن المجال الطبيعى للاقتصاد هو السوق وحيث تعبر المصالح أو المنافع المختلفة والمتعارضة عن نفسها فيما تظهره هذه السوق من مؤشرات وخاصة الأسعار ، وان الأخلاق ـ بالمعنى الواسع ـ تفرض سلطانها فيما جاوز كلا من الدولة والسوق بأشكالها المنظمة وتستند بالتالى إلى ما يعتمل فى ضمير المجتمع .

إذا كانت المجتمعات والأفراد يخضعون فى سلوكهم لاعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، فإنه من الضرورى فى أى مجتمع سليم ان يتوافر نوع من التوازن بين هذه الاعتبارات دون أن يطغى احدها على الباقى . فتغليب أحد هذه الجوانب على حساب الجوانب الأخرى لابد وأن يؤدى إلى اختلال جوهرى فى أمور الجماعة والأفراد معا . فسيطرة السياسة ـ أى السلطة ـ لا تؤدى فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه ، بل غالبا ما يؤدى تدخل أجهزة السلطة فى الاقتصاد إلى تسخيرها لتحقيق مصالح اقتصادية ذاتية وبالتالى شيوع الفساد والانحراف . وهكذا تؤدى غلبة السياسة إلى افساد كل من الاقتصاد والأخلاق . وبالمثل فإن ترك الأمور على الغارب للاقتصاد والمصالح الخاصة دون قيود أو رقابة كثيرا ما ينطوى على نوع من التوحش الأنانى وفرض سلطة الغنى على الفقير مما قد ينعكس سلبيا على الانجاز الاقتصادى نفسه فضلا عن انه لن يلبث أن يصبح مظهرا من مظاهر التسلط والقهر الذى يجاوز أى قهر سياسى . ومع غياب الروادع الأخلاقية وسيطرة المصالح الاقتصادية الخاصة تختل أمور السياسة والأخلاق معا . وأخيرا فإنه من العبث الاعتقاد فى إمكانية حماية المجتمع والأفراد تحت وهم القيم الأخلاقية وحدها ـ وسواء كانت القيم دينية أو غير دينية ـ فلن تلبث ان تؤدى غرائز الأفراد فى التسلط والأنانية إلى إهدار هذه القيم ذاتها وبذلك تصبح الأخلاق الرسمية قناعا للاستغلال والاستبداد .

وهكذا فإنه لابديل عن الاعتراف بضرورة وجود سلطة سياسية ، وبالتالى نوع من الردع المنظم من ناحية ،وكذلك من الاعتراف بمشروعية المصالح الذاتية وتوفير الشروط الموضوعية لتحقيقها من ناحية ثانية ، فضلا عن ضرورةتوافر قيم اخلاقية تحدد المقبول وغير المقبول اجتماعيا من ناحية ثالثة . وبذلك تعمل السياسة والاقتصاد والأخلاق معا كل فى مجال ، فضلا عما يمثله كل عنصر من قيد أو رقابة على العنصرين الآخرين . وإذا كان الاعتراف بضرورة توافر هذه الاعتبارات كلها فى نفس الوقت ، فإنه ليست هناك حدود واضحة لكل منها ، مما يفتح الباب

لاجتهادات متعددة يمكن أن يثور حولها الخلاف . ولعل تاريخ والفكر والفلسفة هو إلى حد بعيد مناقشة لأفضل أشكال التوازن بين اعتبارات السلطة والمنفعة والأخلاق .

وإذا كان من الصحيح أن كلا من السياسة والاقتصاد والأخلاق يؤثر بشكل ما فى سلوك الأفراد والدولة والمجتمع ، فإنه من الصحيح أيضا أن كلا من هذه الكيانات أكثر قدرة وتأهيلا لمراعاة بعض هذه الاعتبارات دون غيرها بشكل أقدر .

فإذا كانت هذه الكيانات الثلاثة : الأفراد والدولة والمجتمع ضرورة لاغنى عنها ، فإنه ينبغى ـ كما سبق القول ـ تحقيق التوازن بينها . ومن الضرورى أيضا الاعتراف بأن لكل منها مجالا ـ يجيد فيه وتبرز فيه قدراته الخلاقة . فالدولة أقدر مايكون فى مباشرة السلطة أو القيام بأعمال السياسة ، وهى ليست بنفس الكفاءة فى ممارسة الاقتصاد أو صيانة الأخلاق . وعلى العكس فإن الأفراد أكثر احساسا بالمصالح المباشرة والخاصة وبالتالى بمعالجة أمور الاقتصاد، وبصفة عامة لا يزدهر السوق دون قطاع خاص قوى . ومن ناحية ثالثة نجد أن المجتمع المدنى ـ بكافة مظاهره ـ هو الأمين الطبيعى على حماية القيم وصيانة الأخلاق . وهكذا فإن التوازن بين اعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، يقتضى ، بالضرورة ، توازنا مقابلا فى الأدوار التى يقوم بها كل من الدولة والفرد والمجتمع ، وبالتالى توازنا بين دولة قوية ، ونظام للسوق الكفء ، ومؤسسات سليمة للنشاط الاجتماعى .

والنظم الليبرالية وهى تسعى إلى تحقيق هذا التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع وسلطات الدولة من ناحية واعترافها بمجال مقبول لكل من الاقتصاد والأخلاق والسياسة من ناحية أخرى ، فإنها لا تدعى انها تحقق المجتمع المثالى أو انها تنجح فى الوصول إلى فكرة الكمال ، بل ان جوهر النظم الديمقراطية الليبرالية هو الاعتراف بالقصور المستمر ، وأن هناك حاجة وإمكانية للتغيير والتقدم . وفكرة المجتمع المثالى أو المدينة الفاضلة على الأرض ، وهى فى جوهرها نقيض للفكر الديمقراطى الليبرالى .

٣

ليست جنة على الأرض

١١ـ كما يعيش الإنسان أحلامه وآماله ، فإن الجماعات قد عرفت بدورها أحلامها وآمالها ، ولم يبخل المفكرون والباحثون عن تقديم أحلامهم عن مجتمعات المستقبل ، مجتمعات الفضيلة والوئام والسلام . وإذا كانت جمهورية أفلاطون هى أشهر الأحلام عن المدينة الفاضلة ، فهى ليست الوحيدة فضلا عن أنها ليست الأخيرة . فكما راود هذا الحلم توماس مور فى بحثه عن اليوتوبيا ، فقد سيطرت نفس الفكرة أو ما يماثلها على اذهان العديد من المفكرين والمصالحين الاجتماعيين ورجال الدين . وفى هذا تتقابل ـ رغم كل الفروق ـ أفكار سان أوجستين عن «مدينة الله » مع أحلام الاشتراكيين الأوائل فى إقامة المجتمعات الجديدة لأوين أو فورية أو فى بناء « الشيوعية » فى آخر مراحل التطور الاشتراكى لدى الماركسيين . فى جميع الحالات نحن بصدد تحقيق « الجنة » على الأرض ، والوصول إلى «الكمال » .

فلعل أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات هو قدرته المستمرة على رفض الواقع وتطلعه إلى التغيير فى ضوء نتائج تجاربه وما يرسمه خياله من آمال وأحلام

عن المستقبل . ولذلك فإن مجتمعا بلا أمل ولا مثل عليا هو مجتمع محكوم عليه بالجمود وربما بالفناء . ومع ذلك فهناك فارق بين البحث المستمر عن المثل العليا ومحاولة الاقتراب من المدينة الفاضلة من ناحية ، وبين الاعتقاد فى إمكان تحققها فعلا - واخطر من ذلك الادعاء بقيام هذه المدينة الفاضلة أو الجنة على الأرض - من ناحية أخرى . وهو فارق بين الاعتقاد بأن طريق التقدم لانهاية له ، وبين الثقة بأن هناك محطة وصول إلى الكمال تتحقق عندما تتوافر شروط معينة ، اجتماعية أو دينية . فى حالة نحن نعترف بأن الإنسان قاصر بالطبيعة مهما بلغ من تقدم ، وانه رغم قصوره يسعى فى رحلة بلا نهاية لمجاوزة هذا القصور . وفى حالة أخرى نحن نعتقد أن قصور الإنسان عارض وليس أصيل، وانه يمكن تحقيق حلم الجنة على الأرض .

١٢- إن الإنسان من دون الكائنات ذو حضارة وتاريخ لأن غده يختلف عن أمسه ، ويتحقق ذلك لأنه يتطلع دائما إلى أعلى ،إلى مثل عليا وأحلام يريد بتحقيقها ان يرتفع عن واقعه وأن يجاوزه . وإذا كان فى حياته اليومية يسعى إلى الفاعلية وانجاز النتائج وكثيرا ما يقبل التوفيق والتصالح بين الاعتبارات المختلفة مراعاة للظروف الواقعية ، فإن ذلك لاينبغى أن يعنى انه يستطيع أن يتجاهل المثل العليا والمبادئ والتى لاتقبل تصالحا أو تنازلا . ومن هنا جاءت التفرقة بين ماهو « كائن » وما «ينبغى أن يكون » . وهذا ما دعا إلى أهمية التفرقة بين دور القانون الوضعى وبين دور الأخلاق والأديان بصفة عامة . الأول يهتم بما هو « كائن » ، والثانية بما «ينبغى ان يكون » .

ومع ذلك فينبغى الاحتراز وعدم الخلط بينهما . فالقيم تقود الإنسان وتنير له الطريق ، وينبغى بالتالى ان تتقدمه وتعلو عليه . وكلما خطا الإنسان خطوة فى الاقتراب منها فإنها لن تلبث ان ترتفع وتتقدم بدورها خطوات ، ويظل بالتالى طريق التقدم والرقى مفتوحا أمامه . فالمثل العليا ، عليا بمعنى أنها ترتفع عن الإنسان وعن واقعه، توجهه وترقى به ، ولكنها ابدًا لا تنزل إليه ولاتندمج مع هذا

الواقع وإلا فقدت دورها ومعناها كمثل عليا . وكلما تقدم الإنسان وارتقى ، تقدمت مثله وارتقت بدورها بحيث تظل الفجوة بين الواقع والأمل دائما قائمة . فالأمر أقرب إلى مايعرف فى الكميات الرياضية بالنهايات Limits ، فقد نقترب منها، ولكن أبدا لن نصل إليها أو نلتقى بها . بل إن المثل العليا تعرف نفسها تطورا وتقدما مع تقدم الإنسان . فالبشرية لم تناقش قضايا الحرية والمساواة إلا فى عصور متأخرة وبعد أن حققت قدراً من التقدم والاستقرار مع التغلب على غوائل الطبيعة. فعندما قامت ثورات المصريين فى الدولة المصرية القديمة لم تطالب بحقها فى المساواة أو المشاركة السياسية وإنما أرادت فقط أن يعترف لأبناء الشعب بحق الحياة بعد الموت وأن يكون لموتاهم الحق فى إقامة الشعائر الدينية اسوة بأبناء الملوك والأعيان . وانظر إلى تاريخ الرق الذى كان أمرا مقبولا ومشروعا فى كافة الحضارات، ومع تقدم البشرية أصبحت صيحة روسو « إننا ولدنا أحرارا . . » على كل لسان . وهى أمور لم تكن معروفة قبل ذلك لعدة قرون . وقل مثل ذلك عن حقوق المرأة والأجنبى ، بل وحقوق المواطن نفسه . . القيم ترتقى مع ارتقاء الإنسان وتقدمه .

ويعرف رجال القانون وعلوم الاجتماع التفرقة بين القانون والأخلاق. فرغم أن كلا منهما يتعلق بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فى المجتمع ، إلا أن القانون يهتم فقط بتنظيم ما هو «كائن» مراعيا فى ذلك اعتبارات الفاعلية والعملية ، فى حين أن الأخلاق تسعى إلى ما « ينبغى أن يكون » مراعية فى ذلك حماية المثل العليا والقيم النبيلة. القانون مسئولية الدولة تعمل على تطبيقه مستخدمة فى ذلك القوة والردع المادى إذا احتاج الأمر ، فى حين أن الأخلاق هى مسئولية المجتمع بأشكاله المختلفة ويقوم بحمايتها عن طريق الضمير الاجتماعى والردع المعنوى ، الذى كثيرا ما كان أكثر تأثيرا من الردع المادى للدولة . ومن هنا فإن هناك مناطق تلاق بين كل من أحكام القانون والأخلاق ، فضلا عن وجود مجالات أخرى يستقل بها كل منهما . وتتداخل دوائر التلاقى ويظل مع ذلك من الضرورى التمييز بين مجالى كل

من القانون والأخلاق ، الأول يتوخى النظام والاستقرار والفاعلية ، والثانى يسعى إلى الكمال . وتحتاج كافة المجتمعات إلى الأمرين معا . فلا استقرار ولا أمن بلا قانون ، ولا ارتقاء أو تقدم بلا أخلاق أو دين .

ومع ذلك فقد حاول ـ منذ القديم وحتى الآن ـ نفر من أصحاب النوايا الطيبة المطالبة بدمج القانون مع مبادئ الأخلاق سواء كانت مستمدة من تعاليم دينية أو مثل عليا مستقرة . وهى دعوة بها من الخطورة ـ وغالبا من الضرر ـ ما يعادل ما تنطوى عليه من حسن النوايا وطيب المقصد . وقد تنبه إلى هذه المشكلة علماء القانون منذ فترة طويلة فى دراستهم لما اسموه العلاقة بين **القانون الوضعى والقانون الطبيعى** . فإذا كان القانون الوضعى ينظم العلاقات الاجتماعية ويحظى بمساندة الدولة وحمايتها المادية ، فإنه ينبغى أن يتوخى هذا القانون ـ مع احتفاظه باستقلاله ـ مبادئ العدالة والمثل العليا التى تتفاعل فى الضمير الجماعى ، وهو ما أطلق عليه اسم القانون الطبيعى . فالقانون الطبيعى باعتباره تعبيرا عن الضمير العام الجماعى لمثل العدالة والمبادئ السامية يمثل الهدف الأسمى للقانون الوضعى ، يقترب منه دون أن يندمج فيه . وقد يتعمق الاحساس ببعض مبادئ القانون الطبيعى فى الضمير العام حتى تكتسب نوعا من الإلزام وتختلط بما يعرف بالمبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية والتى لايجوز للقانون الوضعى المساس بها . وهكذا تمثل فكرة القانون الطبيعى هدفا يسعى القانون الوضعى للاقتراب منه من ناحية ، وقيدا على حرية المشرع عند الخروج أو الاعتداء على المبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية من ناحية أخرى . ونجاح قيام القانون الطبيعى بهذا الدور منوط فى الواقع فى الاعتراف الدائم بالفصل بينه وبين القانون الوضعى . وهذا الفصل هو ماسمح لفكرة القانون الطبيعى نفسه بالتطور والارتقاء بالمثل العليا للمجتمع ، وبالتالى بالضغط المستمر على تطوير القانون الوضعى والحيلولة دون الانحراف والخروج على المبادئ السامية التى يتضمنها هذا القانون الماثل فى الضمير العام .

ويؤدى إعلان التطابق بين القانون الوضعى ومبادئ الأخلاق أو القانون الطبيعى إلى نتائج فى غاية الخطورة على مستقبل التقدم والإرتقاء . أما النتيجة الأولى فهى حبس الأخلاق والمبادئ السامية فى نصوص ـ مهما بلغت من دقة وبلاغة ـ فإنها ولاشك تقصر عن الاحاطة بما ينطوى عليه الضمير العام من معان وأحاسيس تعجز الفاظ اللغة عن التعبير عنها . وحتى فى الأحوال التى تستند فيها هذه المبادئ إلى التعاليم السماوية ، فإن تفصيل ما جاء عاما فى الكتب السماوية لابد وأن يستند إلى اجتهاد المجتهدين . وهو أمر إنسانى . وأما النتيجة الثانية فهى أن تجميد الأخلاق والمبادئ السامية فى نصوص يحول دون التطور والتقدم ، ويفقد أنصار التقدم حرية النقد والقدرة على التطوير ، فالمطالبة بتعديل وتطوير القانون الوضعى أمر مقبول ، لأن أحدا لا يدعى أن أحكامه تمثل الفضيلة الكاملة أو الحق المطلق . أما الادعاء بأن نصوص القانون الوضعى هى تعبير عن الأخلاق والمبادئ السامية ، فإنه يجرد كل مطالب بالتغيير أو التعديل من القدرة على رفع صوته لأن أحدا لايعارض مبادئ الأخلاق والمثل العليا .

وقد أشرنا إلى إنه ليس صحيحا أن المثل العليا والمبادئ السامية لايتناولها التطور ، فالصحيح أن تاريخ الإنسانية كله هو تاريخ تقدم وتطور القيم الأخلاقية والمثل العليا .

١٣ ـ لاتقتصر خطورة الاندماج والتطابق الكامل بين القانون الوضعى والقانون الطبيعى أو المبادئ السامية على ما يمكن أن يصيب المجتمعات من جمود فى تطورها الحضارى ، بل إنه قد يكون المناسبة التى تسمح بإقامة أبشع أنواع الاستبداد ، وهو الاستبداد باسم المثل العليا . وقد انبأنا التاريخ أن أسوأ أنواع الاستبداد هى تلك التى تمت باسم المبادئ والمثل العليا . فتاريخ محاكم التفتيش فى أوربا فى العصور الوسطى ، والنظم المذهبية فى القرن العشرين سواء من حكومات استندت إلى الفكر النازى أو الشيوعى إنما قد استندت جميعها إلى أفكار وفلسفات لإقامة المجتمعات المثالية . فهى تارة حكم الدين ، وتارة أخرى إحياء أفكار هيجل

ونيتشه عن دور الدولة التاريخى ومكان الجنس الآرى ، وتارة ثالثة الخضوع لحتمية التاريخ وإقامة المجتمع الشيوعى .

ولايقتصر الأمر على الانحرافات الشخصية لحاكم أو مستبد ، ولكن الأمر أعمق من ذلك . فعادة ما يصاحب هذه المذاهب البحث عن « الإنسان الجديد » أو «المجتمع الفاضل » . وعادة ماتحاول هذه النظم فرض هذه التصورات على مجتمعاتها قهرا وتجاوزا عن حقائق التطور الطبيعى . فلم يكن غريبا أن تحاول مثل هذه النظم فرض نوع من الهندسة الاجتماعية على المجتمعات لخلق ما يعتقد انه المدينة الفاضلة . وهكذا ينشأ سدنة هذا الفكر الموحد وكهنته الذين يفرضون على الخلق قوالب جامدة تمثل الأخلاق الرسمية والتى لم تلبث أن أصبحت قيدا وعبئا على التطور . وكثيرا ما أخفت الأخلاق الرسمية المعلنة فسادا وانحلالا تحت السطح . وقديما حاولت اسبرطة أن تبنى مجتمعا فاضلا على أساس من النظام والانضباط ، وذلك فى مواجهة اثينا التى آمنت بالحرية والتطور . فماذا كانت النتيجة ؟! اندثرت اسبرطة رغم انتصاراتها العسكرية ، ولم تترك أثرا ولا فكرا ، واستمرت أثينا مشعلا وحملت لواء الحضارة اليونانية . ولم تكن الفضيلة والنظام فى اسبرطة سوى غطاء ظاهرى أو غلالة رقيقة أخفت وراءها حقيقة أبنائها المنغمسين فى الكذب والخداع والجهل .

١٤ ـ إذا كان للقانون مجال ، وللأخلاق مجال آخر ، يتداخلان أحيانا ، ويفترقان أحيانا أخرى ، فمن الضرورى الاعتراف بهما معا ، واحترام حدودهما دون خلط أو اختلاط . فالمجتمع لايقوم ولايستقيم دون قانون ، كما أن القانون وحده لا يكفى بل لابد وأن يستكمل بغيره من قواعد الأخلاق والمثل والقيم . الدولة كفيلة بالقانون ، والمجتمع أمين على الأخلاق ، ولا مجال للخلط بينهما . وشرط قيام الأخلاق والمثل العليا بدورها فى تهذيب القانون وارتقائه هو ان تظل مستقلة عنه وغير مندمجة فيه . وإذا كانت الدعوة إلى قيام الديمقراطية تزعم إقامة مجتمع

أفضل ، فإنها أبدا لاتدعى انها تقيم الجنة على الأرض أو المدينة الفاضلة . ولعل ونستن تشرشل كان على حق حينها قال إن الديمقراطية هى أسوأ نظام ، ولكنها أفضل أسوأ الأنظمة المتاحة . الديمقراطية هى فى نهاية الأمر الاعتراف بحدود قدرات الإنسان وقصوره ، ولكنها ـ عن طريق مداولة السلطة والسماح للرأى والرأى المعارض ـ تسمح أيضا بالتطور السلمى ، والافادة من التجارب السابقة دون الادعاء بالوصول إلى الكمال ، أو الزعم بإقامة مجتمع من الآلهةعلى الأرض ، غالبا ما يكون فى الحقيقة اقرب الى مجتمع الشياطين .

ولكن إذا كانت الديمقراطية الليبرالية لا تدعى أنها تقيم الجنة على الأرض ، فإنها بالمقابل تضع الضمانات لتقليل التعاسة والسماح بالتغيير والتطوير المستمر نحو الوصول إلى أوضاع أفضل . ويتحقق ذلك عن طريق العديد من الاجراءات والمؤسسات التى تسمح للنظام الديمقراطى أن يعمل ، وبشكل خاص أن يتطور فى سلام مع ضمان حد أدنى من حماية الحقوق الفردية ودون تعريض لها . ومن هنا فإن الحديث عن الأساليب والآليات المصاحبة للنظم الديمقراطية أمر لا غنى عنه .

٤

الآليـــات

١٥ـ لعل الخاصية الأولى للدولة الديمقراطية الليبرالية هى أنها **تمثل دولة قانون** The Rule of Law, Etat de Droit . وكثيرا ما يميز فقهاء القانون الدستورى بين دولة القانون والدولة البوليسية فى أن الأولى يحكم فيها القانون جميع التصرفات ويخضع لأحكامه الجميع بما فيهم الحاكم ، فهى قواعد عامة معروفة سابقا يستوى أمامها الحاكم والمحكوم . القانون سيد الجميع ومنه يستمد الحاكم سلطاته وفى الحدود التى يقررها . فدولة القانون هى دولة القواعد وليست دولة الأشخاص . أما الدولة البوليسية فهى دولة الحاكم ، والقانون أحد أساليب مباشرته السلطة ، فهو يعدل القوانين كيفما اتفق مع اهوائه وهو يستخدم القانون ولا يخضع له ، حتى وان بدا شكليا أنه خاضع للقانون الذى يصدره ، إلا إنه فى الحقيقة يستخدم القانون ويطوعه لتحقيق أهداف ومآرب السلطة . ولذلك فالدولة البوليسية ـ على عكس دولة القانون ـ هى دولة الأشخـاص وليست دولـة القواعـد كما كان الحال فى دولة القانون .

على ان دولة القانون فى النظم الليبرالية هى **دولة القانون الليبرالى** ، بمعنى أن

القانون يهدف ـ إلى جانب تنظيم أمور الجماعة وتطويرها ـ إلى حماية حقوق الأفراد الأساسية ، فالفكر الليبرالى ـ كما سبق أن اشرنا ـ يبدأ من منطلق الحقوق الأساسية للأفراد والتى ينبغى أن تتوفر لها الحماية والظروف المناسبة لانطلاقها وتطويرها . ومن هنا يخضع القانون الوضعى لنوع من المبادئ الدستورية العامة فى حماية الحقوق وتطويرها .وقد لايقتصر الأمر على مجرد خضوع القانون للدستور ومايتضمنه من مبادئ دستورية مقننة بل إن هناك مبادئ عامة عليا مستقرة فى كل عصر لحماية الحقوق الأساسية للأفراد وعدم المساس بها . وهذه المبادئ تستقر فى ضمير المجتمع وفقا لمدى تطوره ومدى تطور العصر . ولذلك فإن دولة القانون فى النظم الليبرالية لابد وأن تتضمن الاجراءات الكفيلة باحترام هذه الحدود وإعادة النظر فى القوانين الوضعية التى يمكن أن تخالف هذه المبادئ العليا لحماية حقوق الأفراد الأساسية . ويرتبط ذلك عادة بنظام قضائى مستقل وتربية سياسية مناسبة قائمة على ترسيخ مبادئ الفكر الليبرالى . ويمكن عن طريق هذا النظام القضائى الطعن فى دستورية القوانين المخالفة لهذه المبادئ العليا . ونظرا لأهمية الدور الذى يلعبه الأفراد والمشروعات الخاصة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، فإن قانون العقد ومبدأ سلطان الإرادة يحتل مكانا أساسيا فى التنظيم القانونى للعلاقات الاجتماعية .

والحديث عن دولة القانون يطرح علاقة القانون الوضعى بالقانون الطبيعى ، أو المبادئ الدستورية العليا . وقد سبق أن تعرضنا لهذه القضية عند مناقشة فكرة المدينة الفاضلة . فالقانون الوضعى هو من صنع البشر ولا يدعى انه يمثل العدالة المطلقة أو يجسد المبادئ العليا للأخلاق ، ومن هنا يعترف القانون الوضعى دائما بإمكانية التعديل والتبديل من أجل الاصلاح والتحسين والتقدم . بل إننا رأينا ان ادعاء التطابق بين القانون الوضعى وبين القانون الطبيعى هو دعوة إلى الاستبداد والتسلط فضلا عن أنها دعوة إلى الجمود بالزعم بأننا وصلنا درجة الكمال . ولكن مع الاعتراف بانفصال القانون الوضعى عن القانون الطبيعى ، فإن ذلك لا ينفى أن

يكون هدف القانون الوضعى هو الاقتراب قدر الامكان من قواعد العدالة والقانون الطبيعى . وعلى وجه اليقين فإنه لايجوز ـ بمقولة عدم التطابق بين القانونين الوضعى والطبيعى ـ أن يعمد القانون الوضعى إلى مناقضة أحكام العدالة والقانون الطبيعى. فإذا كانت المساواة الحقيقية والعدالة الكاملة لايمكن ان تتحقق على الأرض ، فإنه لايجوز ان يصدر قانون ضد قواعد العدالة أو أسس المساواة بالتمييز مثلا بين الأفراد على أساس من الدين أو الجنس أو اللون أو غير ذلك .

١٦ ـ كذلك فإنه إذا كان القانون الوضعى يتمثل القانون الطبيعى ومبادئ العدالة ويحاول الاقتراب منها ، فإنه لا ينبغى ان ننسى ان للقانون وظيفة اجتماعية محددة وهى تنظيم العلاقات الاجتماعية تحت مظلة القهر العام أو الالزام القانونى عن طريق اجراءات السلطة التنفيذية . ولذلك فإن نطاق تدخل القانون فى حياة البشر ينبغى أن يكون محدودا بمعايير الكفاءة والفاعلية . فتدخل القانون لمنع كل مخالفة أخلاقية قد يكون أكثر وبالا على المجتمع من حيث الأعباء والآثار الاجتماعية . فإذا كانت جميع الأديان والمبادئ الأخلاقية تدين الكذب مثلا ، فإن أيا منها لم يوفر لها جزاء دنيويا اكتفاء بالعقاب فى الآخرة أو بازدراء المجتمع . ومع ذلك فإذا كان للكذب آثار اجتماعية أو اقتصادية واضحة فإن القانون يتدخل كما فى حالات التزوير أو الشهادة الزور أو غير ذلك . وليس معنى ذلك أن القانون يدعو إلى الكذب أو يتسامح فيه ، وإنما معناه أن القانون ليس هو الرادع الاجتماعى الوحيد، فهناك الأخلاق وهناك الدين ، وينبغى أن يظل لكل منهما دوره وأثره . وكما أن الخلط والتطابق بين القانون الوضعى والقانون الطبيعى مدعاة للاستبداد والظلم فإن امتداد القانون لكل مجال الأخلاق والدين قد يصبح اهدارا للقيم الأخلاقية أو الدينية نفسها . فالأفراد يستجيبون لأحكام القانون فى ظل التلويح بجزاء السلطة العامة وهم يستجيبون لقيم الأخلاق وأحكام الدين فى ظل احساسهم الاجتماعى وإيمانهم الدينى مع خطر الازدراء الاجتماعى أو العقاب الإلهى . ولذلك فإن دولة القانون تفسح المجال واسعا لقواعد الأخلاق والدين . وسوف تفقد دولة القانون

الكثير من حيويتها إذا لم يعد بها من رادع سوى رادع القانون والزام السلطة . الأخلاق والدين يجب ان يزدهرا مع دولة القانون ، كل منهما فى مجاله . بل إن التوسع فى التدخل القانونى لكل مخالفة اخلاقية أو دينية ـ فضلا عن أنه قد يفقد معنى القانون ذاته لكثرة أحكامه وتشعبها ، وبالتالى عدم القدرة على الاحاطة بها ـ هذا التوسع قد يؤدى إلى اهدار دور كل من الفرد والمجتمع لصالح الدولة . القانون هو عمل الدولة أما الأخلاق والدين فهما مجال الأفراد والمجتمع ، وينبغى فى أية دولة ليبرالية ان يكون لكل منهما دوره وفاعليته . فالفرد ومبادئه والمجتمع وقيمه فى المنزل ، وفى المدرسة ، وفى المسجد ، وفى الكنيسة ، وفى الجمعيات ، وغيرها أدوار لا ينبغى التهوين منها لصالح الحاكم ورجال النيابة والبوليس .

وترتبط فكرة دولة القانون أيضا بمسائل متعلقة بالصياغة والاجراءات وليس فقط بالمضمون ، ومن هنا أهمية الشكلية فى دولة القانون . فاهتمام القانون بوضع اجراءات التصرفات ـ فى تحقيق الجرائم أو عند اصدار القرارات أو فى اجتماعات المؤسسات ـ يقصد بها حماية الحقوق واحترام حريات الأفراد . فكثيرا ما يبرأ مجرم من العقاب لعدم احترام قواعد التفتيش أو القبض ، ولكن تبرئة المجرم فى مثل هذا الحالة هو حماية لآلاف المواطنين الأبرياء من خطر التفتيش أو القبض التعسفى . كذلك فإن القانون وهو يراعى اعتبارات الفاعلية والكفاءة فإنه كثيرا ما يحمى الظاهر والاستقرار رغم أن هذه الظاهر قد يبنى على باطل . فالتقادم كسبب لاكتساب الحقوق وانقضائها أو لسقوط الجريمة يؤدى إلى استقرار الأوضاع والمعاملات وخاصة بالنسبة للغير حسن النية الذى يكفيه أن يثق فى الأمور الظاهرة المستقرة . وهو ما يؤكد مرة أخرى انفصال فكرة القانون عن مبادئ الأخلاق والعدالة رغم ما بينهما من تقارب وتداخل .

١٧ ـ إذا كان النظام الديمقراطى الليبرالى يقوم على فكرة دولة القانون ، فإنه من الضرورى أن يشارك الشعب فى وضع القوانين وتنفيذها ، وهكذا فإن المشاركة السياسية تعتبر جوهر النظام الديمقراطى . وقد رأينا أن فكرة الديمقراطية كما

بدأت عند اليونان ، قد قامت على أساس فكرة المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات ، وكانت صورتها الأساسية هى الديمقراطية المباشرة . ومع ذلك فمن الضرورى الاشارة هنا إلى أن فكرة الديقراطية المباشرة لم تعد تصلح للمجتمعات الحديثة ، ليس فقط لصعوبتها من الناحية العملية مع زيادة السكان وتعقد القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، بل إن الديمقراطية المباشرة تتعارض مع المبادئ الليبرالية نفسها ، إذ تؤدى إلى غلبة الغوغائية والعواطف على الجماهير بما قد يؤدى إلى الاعتداء على الحريات الأساسية لبعض الأفراد أو الأقليات . فضلا عن أن فكرة التخصص فى الحكم تتطلب وجود مؤسسات متخصصة فى إدارة الحكم مع تحملها المسئولية العامة . الديمقراطية الليبرالية تقوم على فكرة المسئولية السياسية وبالتالى المؤسسات النيابية . ولذلك فإن الخروج عن الديمقراطية المباشرة والمشاركة الشعبية المباشرة فى اتخاذ القرارات إلى أنواع من **الديمقراطية التمثيلية أو النيابية** وحكم المؤسسات ليس مجرد وسيلة للتغلب على الصعوبات العملية للديمقراطية المباشرة بل انه يمثل ركنا أساسيا فى الديمقراطيات الليبرالية . الديمقراطية النيابية ليست مطلوبة فقط باعتبارها تقريبا للديمقراطية المثالية ـ وهى الديمقراطية المباشرة ـ بل إن الديمقراطية الليبرالية الحديثة تفترض ابتداء تعدد المؤسسات التمثيلية أو النيابية وتوازنها . وإذا كان من المطلوب أحيانا الالتجاء إلى الاستفتاءات الشعبية فى بعض القرارات المصرية ـ وعلى سبيل الاستثناء ـ فقد أثبتت التجارب أن الحكم عن طريق الاستفتاء بشكل مستمر هو أيسر السبل لتدعيم سلطات الحاكم المستبد . وهنا أيضا ينبغى التأكيد على أن هدف الديمقراطية الليبرالية فى توفير المشاركة السياسية لايعنى أن تعكس القوانين والسياسات السائدة دائما وفى كل وقت رغبات جميع الأفراد ، فهذا أمر مستحيل . فالاجماع على اى أمر من الأمور شيء مستحيل إلا فى التافه من الأمور والتى لاتمثل خيارا حقيقيا . أما حيث يتعلق الأمر باختيار حقيقى فلابد أن تتعدد الآراء والمواقف ، ومن ثم يستحيل الاجماع . كذلك فإن كفاءة نظام الحكم تتطلب قدرا من الاستقرار وبالتالى لايمكن تعريض القوانين والسياسات للتغيير المستمر نتيجة تغير الأهواء والأمزجة للفئات المختلفة . ولكن هذا لايعنى ـ

بالمقابل ـ امكان تجاهل تغير الإرادة الشعبية والابقاء على أوضاع لم يعد يقبلها الأفراد أو نسبة كبيرة منهم . ولذلك فإن الديمقراطية الليبرالية تهدف إلى تحقيق شكل عملى للمشاركة الشعبية فى الحكم عن طريق انتخاب المؤسسات وتحديد فترات دورية يمكن فيها الرجوع إلى القواعد الشعبية لإعادة النظر فى السياسات وفى أشخاص الحكام . وهكذا يمكن التوفيق بين اعتبارات المشاركة الشعبية وبين اعتبارات كفاءة الحكم واستقراره . فإذا اختارت مثلا أغلبية ضئيلة حزب المحافظين فى انجلترا لتطبيق سياسات محافظة ، فينبغى أن تعطى الفرصة كاملة لهم لتنفيذ هذه السياسات حتى لو تغير المزاج الشعبى بعد فترة قليلة من الانتخابات . وإذا جاءت الانتخابات التالية بحزب العمال فمن حقه أن يبدأ فى الأخذ بسياسات مختلفة وأن يتوفر له قدر من الاستقرار . وهكذا فإن النظم الديمقراطية الليبرالية لا تزعم أنها تمثل فى كل لحظة اتجاهات الرأى العام ، فقد يخذلها هذا الرأى العام بعد فترة قصيرة ، ومع ذلك تستمر فى سياستها ، وعلى أن تتاح الفرصة فى وقت معقول للعودة إلى صناديق الانتخاب والاحتكام إلى رأى القاعدة الشعبية . ومن الضرورى أن تكون فترات الاحتكام إلى الشعب معقولة ليست قصيرة بدرجة تعرض استقرار السياسات ، وليست طويلة بحيث تفقد القوانين والسياسات المطبقة مشروعيتها بالاستناد إلى الإرادة الشعبية . فليس من المعقول ان تضيع الشعوب أجيالا فى تحمل سياسات لا ترضى عنها بمقولة الرغبة فى الاستقرار وعدم زعزعة الأوضاع .

١٨ ـ مادامت الديمقراطية التمثيلية أو النيابية هى أساس الديمقراطيات الحديثة فإن نظم الانتخابات والترشيح وشكل المجالس النيابية ودورها يمثل قضية أساسية عند مناقشة قضايا الديمقراطية . وهنا ينبغى التأكيد أن هدف الديمقراطية الليبرالية ليس مجرد التأكيد على المشاركة الشعبية بل أيضا وبنفس القدر ضمان كفاءة الحكم . لايوجد أسلوب واحد متفق عليه لتحقيق المشاركة الشعبية فى الحكم ، سواء من حيث شكل النظام الانتخابى أو شروط الترشيح أو شكل المجالس النيابية وحدود اختصاصاتها ، ومدد المجالس النيابية والوظائف السياسية . فدول

تأخذ بنظم الأغلبية المطلقة ودول أخرى بالقوائم النسبية أو المطلقة ودول تعرف مجلسا وحيدا ، ودول أخرى تعرف مجلسين ، ودول تحدد مدة المجالس النيابية بخمس سنوات وأخرى بأكثر أو أقل ، ودول تأخذ بالنظام البرلمانى وأخرى تأخذ بالنظام الرئاسى . وكل هذه النظم تتفق مع الفكر الديمقراطى ، والعبرة فى نهاية الأمر هى باختيار النظام الملائم الذى يؤدى إلى كفاءة الحكم واختيار أفضل العناصر . ولذلك فإن مناقشة قضية الديمقراطيةليست فقط فى مناقشة المبدأ وإنما هى بالدرجة الأولى فى مناقشة أشكال الديمقراطية المناسبة ، من حيث شروط الانتخاب والترشيح ، وسلطات المجالس النيابية ومددها، وعلاقتها بالسلطة التنفيذية ، وغير ذلك من القواعد الاجرائية . وينبغى أن يكون الحكم فى كل ذلك هو التوفيق بين اعتبارى المشاركة الشعبية من ناحية وكفاءة الحكم من ناحية أخرى. ولا يجوز التضحية بكفاءة الحكم وصلاحية الحكام بمقولة أن الديمقراطية تؤدى دائما إلى استبعاد أفضل العناصر . فهذا غير صحيح ، وهناك دائما أساليب لاختيار المجالس النيابية وتحديد سلطاتها وشكل انتخابها بما يحقق المشاركة الشعبية وتوفير العناصر المناسبة للحكم .

١٩ ـ ذكرنا أن الديمقراطية النيابية تمثل أصلا من أصول الديمقراطية الليبرالية ، وأنها ليست مجرد وسيلة عملية للاقتراب من الديمقراطية المثالية (المباشرة) إلى الواقع . ومن هنا فإن وجود مؤسسات نيابية منتخبة يعتبر ركنا من أركان الديمقراطية الليبرالية . وبذلك تتم المشاركة الشعبية فى الحكم عن طريق مؤسسات وليس عن طريق الممارسة اليومية والمباشرة من أفراد الشعب لأمور الحكم . وهنا ينبغى أن يتوافر ضمن النظام النيابى نوع من التوازن والتقابل فى توزيع السلطات والمسئوليات . فتركيز السلطات فى يد جهة أو مؤسسة واحدة مدعاة إلى الاستبداد والانحراف حتى بافتراض ان هذه الجهات أو المؤسسة منتخبة انتخابًا شعبيا . ولذلك فإن توزيع السلطات وتقابلها فى العمل عن طريق المساءلةCheck and balance يعتبر أمرا ضروريا لنجاح الديمقراطية الليبرالية . وقديما أشار منتسكيو إلى أهمية الفصل بين

السلطات ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية ، حتى لا تتركز السلطات فى يد سلطة واحدة . فكما قال أكتون « السلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » . ومن هنا فإن كل سلطة توقف وتراقب السلطة الأخرى . وبوجه خاص فإن الديمقراطية الليبرالية لابد وان تعطى السلطة القضائية دورا أساسيا فى رقابة وضمان احترام القوانين وعدم الخروج عليها . ولذلك فإن مدى نجاح النظم الديمقراطية يتوقف إلى حد بعيد على مدى نضج واستقرار التقاليد القضائية ومدى رسوخ الثقة فى هذا القضاء .

٢٠ ـ ناقشنا حتى الآن فكرة المشاركة السياسية فى الديمقراطية الليبرالية عن طريق المؤسسات النيابية وما يتطلبه ذلك من توزيع للمسئوليات مع رقابة متبادلة فيما بينها فضلا عن ضرورة الرجوع إلى القواعد الشعبية للأحكام إليها فى فترات دورية . ومع ذلك فلا ينبغى أن ننسى أن مباشرة الحكم واستخدام السلطة ينطوى فى نهاية الأمر على تخصيص موارد مالية وبشرية لتحقيق أهداف الحكم من ناحية ، وأن هذا التخصيص يستخدم ـ عادة ـ أساليب الاجبار والقهر القانونى للأفراد من ناحية أخرى . ولذلك فإن الحديث عن سلطة الدولة وحقها فى استخدام القهر المشروع إنما يتوقف على مدى قدرتها المالية وما تستطيع أن توفره من موارد مالية سيادية . وهكذا فإن هناك ارتباطًا مباشرًا بين فكرة السلطة والحكم من ناحية وبين مبادئ المالية العامة التى تتيح للدولة الحق فى فرض الضرائب والرسوم للقيام بالنفقات العامة وبالتالى إداء وظائف الدولة من ناحية أخرى . وتفترض مبادئ الديمقراطية الليبرالية خضوع أساليب المالية العامة لعدد من الضوابط التى تمنع تحول هذه السلطة فى أيدى أجهزة ومؤسسات الدولة من هدفها الأصلى فى خدمة المصلحة العامة . والتاريخ ملىء بالأمثلة التى استخدمت فيها الحكومات السلطات المتاحة لتحقيق مآرب شخصية فئوية على حساب الأفراد العزل فى مواجهة هذه السلطات . ولذلك لم يكن غريبا أن يكون تطور الديمقراطية السياسية فى مختلف الدول مرتبطا بموضوع المالية العامة من ضرائب ونفقات . وقد بدأت المطالبات

الشعبية بالمشاركة فى الحكم نتيجة لإصرار الشعوب على ألا تفرض عليها ضرائب دون موافقة ممثلى الشعب على ذلك ، ويذكر لنا التاريخ انه فى أول مطالبة للشعب الإنجليزى بالديمقراطية- فيما عرف بالماجنا كارتا عام ١٢١٥ ـ كان الاصرار على عدم فرض ضرائب إلا بموافقة ممثلى الشعب ، ثم توسعت هذه المطالبات إلى كافة حقوق الإنسان والمواثيق الدستورية فى إنجلترا وخارجها .

وليس هنا مجال تفصيل مبادئ المالية ، ولكن يكفى أن نشير إلى أن الرقابة على موازنة الدولة ـ وسواء أكانت رقابة سابقة عند تقرير الموازنة . أو كانت رقابة لاحقة عند مناقشة الحساب الختامى ـ تمثل أحد الآليات الأساسية لنجاح الديمقراطية الليبرالية . ويتطلب هذا الأمر عددا من المبادئ الدستورية التى لايجوز التجاوز عنها دون الإخلال بفكرة الديمقراطية ذاتها . ومن أهم هذه المبادئ **وحدة الموازنة** ، بمعنى أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة فى وثيقة واحدة هى الموازنة العامة للدولة مما يعطى صورة متكاملة عن نشاط الدولة . ويرتبط بذلك ضرورة الشفافية والإعلان الكامل من كافة النفقات والإيرادات ، وأن يكون ذلك على نحو يمكن ممثلى الشعب من المعرفة الكاملة والحقيقية لموارد الدولة المالية وأوجه انفاقها . ومع ذلك فقد تأخذ الدولة بنظام مكمل لإظهار بعض الأنشطة فى موازنات مستقلة أو ملحقة بالنظر إلى طبيعة هذه الأنشطة ، ولحسن الإدارة وتقييم الأداء . ولكن ينبغى فى جميع الأحوال ان يظهر نشاط الدولة المالى بشكل متكامل ومعلن حتى يسهل الحكم عليه ورقابته . ومن المبادئ الأخرى الأساسية فى هذا الصدد مبدأ **عمومية الايرادات العامة** . فالأصل أن تظهر جميع النفقات والايرادات بشكل مفصل دون إجراء أية مقاصة بين إيرادات مرفق وإيراداته . فالايرادات العامة التى تحصلها الموازنة تعتبر موردًا للنفقات العامة دون تخصيص ، فلا يخصص ايراد بعينه لتمويل نفقة بذاتها . فبمجرد تحصيل ايراد للدولة فإنه يصبح إيرادا ماليا للخزانة العامة يستخدم فى تمويل النفقات العامة دون ربط أو تمييز . وتعرف مبادئ المالية عددا من المبادئ الأخرى التى تؤدى إلى حسن الإدارة المالية مثل مبدأ سنوية الموازنة ومبدأ

توازن الموازنة . وفى جميع الأحوال فإن الرقابة اللاحقة على مالية الدولة ـ الحسابات الختامية ـ لا تقل أهمية عن الرقابة السابقة عند اقرار الموازنة لسنة قادمة .

٢١ ـ أخيرا فإن الديمقراطية الليبرالية تعنى إمكان التغيير السلمى فى السلطة من فئة إلى أخرى بين الحين والحين . وتنطوى هذه الخاصية على أمرين ، الأول هو ضرورة التغيير وتداول السلطـة ،والثانى أن يتم التغيير بشكل سلمى ووفقا للإرادة الشعبية . فإذا كان النظام لايؤدى إلى التغيير أصلا وإلى استمرار نفس الحكام لفترات طويلة ، فإن ذلك يعنى أن هناك خللا ما فى شكل النظام الديمقراطى السائد. وقد يكون هذا الخلل راجعا إلى أن الترتيبات المأخوذ بها فى الانتخابات واختيار الحكام شكلية ولا تؤدى حقيقة إلى الاستناد إلى الإرادة الشعبية . فليس كل انتخاب وتشكيل مجالس نيابية إجراء ديمقراطى ، فمعظم الدول الشمولية تعرف انتخابات دورية تؤدى دوما إلى اختيار أعضاء الحزب المفروضين سلفا . فهنا نحن بصدد شكل من أشكال الديمقراطية دون مضمون حقيقى ، بل هو مجرد شعار لحكم شمولى يستخدم الطقوس الديمقراطية لاضفاء مشروعية ومصداقية على نظام هو فى حقيقته نظام شمولى . وفى مثل هذه الأحوال فلابد من إعادة النظر فى اجراءات وأشكال الديمقراطية بما يوفر تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية وبالتالى إمكانية التغيير وتداول السلطة . ولكن عدم التغيير قد لا يكون راجعا إلى خلل فى الإجراءات والأساليب المتبعة ، بقدر ما هو راجع إلى ضمور الحياة السياسية وغلبة اللامبالاة السياسية وضعف الحياة الحزبية . وهنا لايكون الحكم ديمقراطيا ، لا لخلل فى الاجراءات وإنما لقصور فى حيوية الشعب وانصرافه عن الاهتمام بالحياة العامة . وهو مرض بالغ الخطورة ويعنى افلاس النظام السياسى كلية حكاما ومحكومين ، وبالتالى يصعب أن يطلق عليه اسم الديمقراطية التى تعنى فى الدرجة الأولى الاهتمام العام بالقضايا العامة . كذلك لا يعتبر النظام ديمقراطيا إذا كان التغيير لا يتم بإجراءات سلمية وطبيعية تعبر عن الاختيار العام استنادا إلى الإرادة الشعبية . فإذا كان التغيير يتم عن طريق القوة المسلحة أو أساليب العنف ، أو

التدخل الخارجى أو ظروف القضاء والقدر ، فإن هذا لا يعتبر تغييرا سلبيا فى مفهوم الديمقراطية .

وإذا كان التغيير فى الحكم من طبيعة النظم الديمقراطية ، فإن ذلك لايعنى ، بالمقابل ، التغيير السريع المستمر وظهور أوجه جديدة على المسرح السياسى كل يوم ، بل إننا أشرنا إلى أن أحد أهم عناصر الحكم الديمقراطى هو توفير قدر من الاستقرار لتحقيق الكفاءة فى الحكم . فالمقصود بالتغيير هو أولا الاعتراف بحق الجميع فى التطلع إلى الحكم ، وفى محالة الوصول إليه بكافة السبل المشروعة، وأن العمل على ذلك لايؤدى إلى الاضرار بصاحبه بأى شكل من الأشكال فى ظروفه المعيشية أو فى فرصه فى الحياة . بل لعل المطلوب هو تشجيع الأفراد على ولوج هذا الطريق لإعطاء مزيد من الحيوية فى نظم الحكم . كذلك ينبغى الإحساس الدائم بأن التغيير ممكن حتى وإن لم يكن مطلوبا فترة أو فترات . وهكذا لايتعارض مع جوهر الديمقراطية أن يستمر حزب فى الحكم لسنوات طويلة يفوز فيها فى دورة انتخابية بعد دورة وهكذا . فبقاء الحزب الجمهورى فى رئاسة الجمهورية الأمريكية لأكثر من ثلاث دورات أمر لايتعارض مع الديمقراطية . وقل مثل ذلك بالنسبة لحزب المحافظين فى إنجلترا ، مادام من المسلم به أن الحزب الديمقراطى أو حزب العمال أو حتى المستقلين قد ينجحون فى المستقبل وقد نجحوا بالفعل فى فترات سابقة فى الوصول إلى الحكم . أما إذا احتكر حزب مقاليد الحكم كما هو الحال فى المكسيك لجيل بعد جيل دون أن يتمكن حزب آخر من الوصول إليه ، فإن ذلك يعنى أن نظامها الديمقراطى يعتريه خلل ما .

وبعد أن تعرضنا إلى أهم خصائص الديمقراطية الليبرالية ، هناك محل للتساؤل حول مستقبل الديمقراطية وإلى أى مدى هذه الديمقراطية حتمية بحيث إن البشرية لابد وأن تصل إليها بعد ما عاصرناه من انهيار لكثير من النظم الشمولية .

٥

ليست حتمية

٢٢ ـ إذا كان من الصحيح أن العقد الأخير من القرن العشرين قد شاهد انهيار العديد من النظم الشمولية واتجاهها نحو الأخذ بنظم ليبرالية ، فإنه من الصعب الاستخلاص من ذلك أن الديمقراطية الليبرالية حتمية تاريخيا ، وانه يكفى أن ننتظر حتى تتحقق .

هناك أولا قضية فلسفية حول فكرة الحتمية ـ تاريخية أو غير تاريخية ـ وهى فكرة تتناقض فى أساسها مع جوهر المنطق الليبرالى الذى يستند إلى حرية الفرد وقدرته المستمرة على الإبداع والخلق . ومسألة الحتمية التاريخية مسألة معقدة . فالتاريخ عباءة واسعة ليس من السهل استتناسها ، ولذلك فإن الحديث عن « حركة التاريخ» سار فى طريق وعر ملىء بالعقبات . وإذا كان من اليسير نسبيا أن نفهم تاريخ الأحداث وأن نربط بينها ونتحدث عن مراحل تاريخية معينة ونضع علامات مؤثرة فى تطور أحداث الماضى ، فإن الأمر بالنسبة « لحركة التاريخ » أو « معنى التاريخ » و«اتجاهه» تختلف كلية ويفرض صعوبات فلسفية بالغة الدقة . والحقيقة أن المعركة قائمة ومستمرة بين أنصار حتمية التاريخ الذين يعتقدون أن للتاريخ

منطقا ومعنى يمكن اكتشافهما من ناحية ، وبين مخالفيهم الذين مع تسليمهم بالسببية التاريخية يرون استحالة التنبؤ باتجاه التاريخ من ناحية أخرى . وينبغى التأكيد هنا على أن الخلاف بين الاتجاهين ليس خلافا على أهمية التاريخ أو ضرورة الافادة من خبرات الماضى ودروسه ، كما انه ليس خلافا حول السببية فى ترابط الأحداث . فالحاضر وليد الماضى ولاشك ، كما أن المستقبل يصنع فى أحداث الحاضر . كل هذه أمور لاخلاف حولها . ولكن الخلاف ينحصر فى الواقع فى مدى أهمية حرية الفرد ومساحة الاختيار . فمعارضو الحتمية التاريخية أبعد الناس تقليلا بشأن التاريخ أو لاهمال فكرة السببية ، ولكنهم يرون مع ذلك وفوق كل ذلك أهمية الاعتراف بحرية الإنسان واختياره التى تفتح دائما إمكانيات متعددة وليست طريقا واحدا . وهكذا فحركة التاريخ ليست خطا مستقيما دائما وإنما هى نقطة انطلاق لآفاق متعددة . وبذلك فإننا لانكون فى كل لحظة أمام مسار وحيد للتاريخ بقدر ما نحن أمام إمكانيات متعددة. وبطبيعة الأحوال فإن هذه الآفاق ليست مجرد شطحات مستقلة عن أرض الحاضر . وليس الغرض من هذا الحديث دعوة لتجاهل التاريخ أو التقليل من أهمية الرؤية التاريخية ، بل لعل العكس هو الصحيح . فنحن أحوج ما نكون فى اختيار توجهاتنا الأساسية إلى استلهام عبرة التاريخ وفهم ظروف الحاضر واستيعابها والتركيز على أهداف قابلة للتحقيق والاصرار عليها . ولكن التاريخ لايتحقق من تلقاء ذاته بل يتطلب العمل الإنسانى ، وهو عمل حر واختيار بين إمكانيات متعددة ، ولا يكفى الانتظار واتخاذ موقف المتفرج انتظارا لحكم التاريخ . فحكم التاريخ هو مجموع أفعالنا واختياراتنا، وهى ـ وإن لم تكن مطلقة الحرية ـ فإنها أيضا ليست مكبلة بقيود حديدية تمنع الاختيار والانتقاء . وبذلك فإذا كان لايمكن القول بوجود مسار تاريخى واحد فإن حريتنا ـ وإن لم تكن كاملة فى الاختيار ـ فإنها أيضا ليست بالقليلة .

وإذا تركنا هذه المضاربات العقلية إلى أرض الواقع والمشاهدة ، فماذا يخبرنا التاريخ الحديث والقديم ؟

الحقيقة المؤلمة هى أن الديمقراطية تمثل جزءا يسيرا من حياة البشر. فمعظم تاريخ البشرية هو تاريخ الاستبداد والحكم المطلق والاستهانة بحقوق الأفراد مع غلبة الجمود والقوالب الجامدة على المجتمعات . أما تاريخ الديمقراطية ـ سواء فى ذلك الديمقراطية بمعناها القديم فى المشاركة فى الحكم أو فى معناها الحديث باحترام الحقوق والحريات أيضا ـ هذا التاريخ محصور جدا فى الزمان وفى المكان . فقد عرفته لفترات محدودة بعض المدن اليونانية وبعض المدن الإيطالية ثم لم تلبث أن غلبت امبراطورية ماسادونيا مع الاسكندر الأكبر على اليونان لتليها الإمبراطورية الرومانية . وفى منطقتنا العربية والإسلامية فإنه بعد فترة قصيرة من حكم الراشدين غلب الحكم الملكى للأمويين أو العباسيين أو غيرهم من الطوائف . وبعد فترة قصيرة ازدهرت فيها بعض المدن الحرة فى إيطاليا فى عصر النهضة جاء الحكم المطلق فى معظم دول أوربا . ولم تقو على الحكم الديمقراطى سوى إنجلترا منذ القرن السابع عشر وفرنسا منذ الثورة الفرنسية والولايات المتحدة بعد استقلالها . أما أوربا فقد غلب عليها حتى قيام الحرب العالمية الثانية نظم استبدادية للحكم المطلق أو الشمولى . وهكذا فإن تاريخ الديمقراطية فى العالم أقرب إلى الحدث العارض منه إلى الطبيعة البشرية .

هذا عن الماضى ، فماذا عن المستقبل ؟

٢٣ ـ يعتقد البعض ـ وهناك من المؤشرات ما يؤيد ذلك ـ أن المستقبل يحمل فى طياته نسيم الحرية والديمقراطية . فيكفى أن ننظر إلى ما أصاب أعتى النظم الشمولية قاطبة من فاشية ونازية وشيوعية ـ حيث ملكت ايدولوجيات مؤثرة ، وماكينة عسكرية واقتصادية هائلة ونظم بوليسية متقدمة ـ وكل ذلك لم يمنع انهيارها الواحدة تلو الأخرى . وبانهيار النظم الشيوعية أخيرا فتح المجال واسعا نحو التطلعات الديمقراطية والليبرالية . أضف إلى ذلك ما أصاب وسائل الإعلام والاتصالات من تطورات حولت العالم بحق إلى « قرية عالمية ». فما يحدث فى أى مكان ـ مهما كان منعزلا ـ لن يلبث ان تبثه وسائل الإعلام على مختلف شاشات

التليفزيون والإذاعات فضلا عن الصحف . وفى نفس الوقت فإن انتشار التعليم وغلبة الأفكار الليبرالية لن تلبث أن تفرض نفسها على مختلف الدول . فهناك احساس عالمى متعاظم بأهمية الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية . فعندما وقّعت معاهدة هلسنكى فى منتصف السبعينات بين ممثلى أكبر كتلتين متنازعتين ـ فى ذلك الوقت ـ فإن اعتبارات حماية حقوق الإنسان قد دخلت ضمن المسائل الدولية الخاصة بالأمن والسلام العالميين . وإذا كان الحديث عن الدفاع عن حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كثيرا ما يغلب عليه النفاق وغير قليل من الانتهازية ـ بحيث يتم التجاوز عن أوضاع مخزية لمصالح اقتصادية وأمنية فى حين تجرى المبالغة والتضخيم فى أحوال أخرى ـ فإن ذلك لايمنع من الاعتراف بأن هناك اهتماما عالميا متزايدا بضرورة وأهمية احترام حقوق الإنسان . ومع زيادة أهمية الاعتماد المتبادل فى العلاقات الاقتصادية الدولية وغلبة الاقتصاد العالمى . فإن الدول لم تعد عديمة الحساسية للرأى العام العالمى الذى يطالب بمزيد من التحول الديمقراطى .

ورغم الاعتراف بسلامة وصحة هذا التحليل إلا أنه من الخطر الاطمئنان كلية إلى هذه الاعتبارات والاستكانة لها استنادا إلى أن الديمقراطية قادمة لامحالة وأن الظروف الدولية والعالمية كفيلة بفرضها . فإذا كانت الظروف العامة مهيأة لهذا التطور فإنها أبعد ما تكون عن أن تكون حاسمة وقاطعة . فالظروف المناوئة للديمقراطية والمعارضة لها لا تقل قسوة وخطورة ، وما يتوافر لها من إمكانيات مادية ومعنوية ليس بالقليل أو العارض . وقد سبق أن اشرنا إلى أن تاريخ الديمقراطية لا يشغل من التاريخ البشرى سوى حيز محدود فى الزمان والمكان . ونضيف إلى ذلك إلى إنه رغم التطلع الطبيعى والعفوى للإنسان للتحرر من القيود ، إلا أن ذلك ليس معناه ان الديمقراطية جزء من النظام الطبيعى .

والديمقراطية ليست مجرد تحرر من القيود بقدر ما هى مسئولية وانصياع لحكم القانون ورفض للاهواء . ولذلك لم يكن غريبا أن آباء الديمقراطية والعقد

الاجتماعى ـ هوبز ولوك وروسو ـ كانوا يرون أن الحالة الطبيعية هى حالة الوحشية والظلم والتسلط ، وأن العقد الاجتماعى والانتقال إلى المجتمع المدنى ـ بعد المجتمع الطبيعى ـ هو عمل من أعمال الإرادة الإنسانية والتنظيم . فالديمقراطية ليست الحالة الطبيعية بقدر ما هى جهد وجهاد للخروج من المجتمع الطبيعى إلى المجتمع المدنى .

ولعلنا نرى فى الأحداث المعاصرة فيما يحدث فى عديد من دول وسط أوربا (يوغوسلافيا سابقا) وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا ، ما يؤكد أن انهيار النظم الشمولية ليس معناه بالضرورة إقامة الديمقراطية ، فقد يؤدى ـ على العكس ـ إلى إطلاق قوى فاشية باسم الجنس أو العرق . وفى نفس الوقت فقدأنبأنا التاريخ الحديث أن دولا ومجتمعات حاربت لعشرات السنين للتحرر الوطنى من تدخل أجنبى (على سبيل المثال فيتنام ـ أفغانستان ـ كامبوديا)فإذا بها بعد انسحاب المستعمر الأجنبى تقع فريسة لإرهاب محلى ـ باسم أيدولوجية أو حتى باسم الدين ـ لا يقل قسوة ووحشية عن حكم الأجنبى . وقل مثل ذلك ـ وربما أكثر ـ عن دول وقعت فريسة لمنازعات قبلية أو نتيجة لسيطرة العسكر أو زعماء القبائل والفرق ، كما حدث ويحدث فى أثيوبيا والصومال وزائير .

٢٤ ـ وإذا كان من الصحيح أن استمرار الحرب الباردة بين معسكر غربى يرفع شعار الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية من ناحية وبين معسكر شرقى يدعو إلى الاشتراكية والحكم المركزى من ناحية أخرى ، قد ساعد فى وقت من الأوقات على الابقاء على نظم شمولية خدمة لهذا المعسكر أو ذاك ، فإن انهيار المعسكر الاشتراكى وانتهاء الحرب الباردة قد يعنى انتصار القيم الديمقراطية وعدم التساهل مع النظم الشمولية والاستبدادية . وهو أمر وارد ، ولكن ليس بالضرورة . فقد تجد الديمقراطيات الغربية ـ وقد زال عدوها الاستراتيجى ـ أنها ليست فى حاجة إلى التأكيد على أهمية وضرورة سيادة القيم الديمقراطية . فالاصرار والالحاح على الدفاع عن القيم الديمقراطية كان جزءا من الحرب الباردة بين المعسكرين . ومع

انتهاء هذه الحرب فقد يقل حماس الديمقراطيات الغربية على الاصرار على نشر المبادئ الديمقراطية فى العالم . فليس من الغريب أننا نلحظ الآن فى الأدبيات الغربية ظهور نغمة جديدة لا ترى فى الديمقراطية الليبرالية تراثا إنسانيا ، بقدر ما تراه جزءا من حضارة الغرب ، وأنها بالتالى لا تصلح لغير دول الغرب وتراثه الثقافى . فإذا كان ماركس قد أشار فى النصف الثانى من القرن الماضى إلى أن «نظام الإنتاج الآسيوى » قد لايخضع لنفس مراحل التطور التاريخى للرأسمالية الغربية ، وأن أشكال « الاستبداد الشرقى » قد تتطلب أنماطا أخرى للتطور ، فها هو ذا Rufin فى كتاب حديث عن « الإمبراطورية والبرابرة الجدد » ١٩٩١ يتحدث عن انتهاء الحرب الباردة بين الغرب والشرق وظهور إمبراطورية جديدة للدول الصناعية تمثل مركز الحضارة يحف بها البرابرة الجدد من دول الجنوب المتخلف . فكما أدى انتصار روما على قرطاج وانتهاء الصراع فى العالم القديم إلى ظهور الإمبراطورية الرومانية والسلام الرومانى والذى شكل العالم المتحضر فى محاولته للانفصال كلية عن البرابرة خارج الحدود من قبائل جرمانية أو مغولية أو شرقية ـ فإنه مع سقوط النظام الاشتراكى هناك محل لقيام الإمبراطورية الجديدة من الدول الصناعية المتقدمة ذات التقاليد الديمقراطية والتى تحاول أن تستخلص نفسها من «البرابرة الجدد » من الدول المتخلفة . وغير بعيد عن ذلك كتاب G.Sormont «فى انتظار البرابرة » ١٩٩٢ ، الذى لايكاد يرى فى الجنوب البربرى سوى مصدر للمهاجرين والمخدرات . وهكذا فإذا كان العالم قد عرف الحرب الباردة بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثم بدأ الحديث ينتقل إلى المقابلة بين الشمال والجنوب لتحقيق مزيد من التوازن والعدالة بينهما ، فإننا نكاد نلمح اتجاها جديدا يحاول أن يتجاهل الجنوب كلية . فالعالم المتقدم ليس مجرد شمال مسيطر على الجنوب ، بل هو مركز العالم المتحضر يحاول أن يستخلص نفسه من براثن الوحشية والبربرية للجنوب وعلى الأطراف . فلم يعد الأمر مجرد صراع بين شرق وغرب أو تقابل بين شمال وجنوب يسعى إلى مزيد من التكافؤ فى المعاملات ، بقدر ما أصبح ضرورة فرض كردون صحى على العالم المتحضر أمام أمراض «البرابرة الجدد » .

وهكذا فإنه مقابل الدعوة إلى « عالمية » الديمقراطية وحقوق الإنسان ، نجد اتجاها ـ لا يقل خطورة ـ يزعم أن القيم الديمقراطية قيم « غربية » وليست من التراث الإنسانى ، وأن معظم دول الجنوب لا تشارك فى مثل هذه القيم ، فهى تميل إلى الاستبداد أكثر مما تطالب بالحرية والديمقراطية ، وهى تجد نفسها فى كثرة الانجاب أكثر مما تعنى بزيادة الرفاهية الاقتصادية والعدل الاجتماعى، وهى تنغمس فى الغيبيات والأساطير أكثر مما تؤمن بالعقل ، بل إن منهم من يذهب إلى أن الفساد فيها ليس انحرافا بقدر ما هو أسلوب للحياة والحكم . ولذلك لم يكن غريبا ان نسمع عن صحوة اليمين المتطرف ودعوات التعصب وكراهية الأجانب فى العديد من الدول الصناعية المتقدمة ، فى ألمانيا ، وفى فرنسا ، وفى النمسا ، بل وفى انجلترا نفسها . ومن الغريب أن هذه الدعوات حول « خصوصية » الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان تجد لها صدى فى بعض أوساط الدول النامية ذاتها . فهناك أيضا فى هذه الدول من يرى أن الديمقراطية الليبرالية ومبادئ حقوق الإنسان وافد أجنبى وتراث غربى ينبغى مقاومته استنادا إلى أصالة أو أصولية وطنية .

٢٥ ـ وإذا لم تكن الديمقراطية عالمية أو حتمية بل إن هناك من يقاومها فضلا عمن يدعى بخصوصيتها ، فإنه لا يجوز بالمقابل تجاهل حقيقة الملل والشكوك حول الديمقراطية فى عدد غير قليل من الدول ذات التراث الديمقراطى العريق . فالاقبال على صناديق الانتخاب يقل من عام إلى آخر . والشكوى عامة من تدهور مستوى رجال السياسة ، والفضائح المالية وقصص الفساد تنتشر فى معاقل الديمقراطية نفسها . فهناك إحساس عام متزايد ، انه رغم وجود النظم الديمقراطية واستقرارها فى العمل ، فمايزال الفرد يشعر بأنه لم يعد سيد أفعاله ، وأن المشاركة السياسية ليست سوى مظهر وليس حقيقة . فهناك قوى غير مرئية تسير الأحداث وتتحكم فى المصائر ، وهى قوى تستعصى على الرقابة والانضباط ، وسواء كانت هذه القوى ، هى قوى المال والشركات الكبرى ، أو قوى البيروقراطية ، وأخرى للإعلام وأدوات التأثير النفسى .

كذلك فإن الديمقراطية وقد ارتبطت نشأتها بالدولة ـ الأمة ، كان جل اهتمامها بالمشاكل القومية العامة دون التفات كاف لاعتبارات الخصوصيات الثقافية لعديد من الجماعات والأقليات داخل بعض الدول . ولذلك لم نلبث أن نسمع عن انتفاضات وحركات انفصالية فى بعض الدول الديمقراطية المستقرة . ، وليس دائما باستخدام الوسائل الديمقراطية لإرضاء هذه الفئة أو تلك . ومثال ذلك ما نسمعه يوميا من اضطرابات من الجيش الأيرلندى الجمهورى ، أو فى الباسك فى أسبانيا ، فضلا عما يحدث فى مختلف الجمهوريات السوفيتية السابقة . وبنفس القدر فإن أحد أسباب الاستقرار النسبى للديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية أنها لاتستند فقط إلى ما يحدث فى الكونجرس والحكومة الفيدرالية ، بقدر ما تجد سندها الرئيسى فى الممارسات الديمقراطية المحلية فى الولايات والمدن .

٢٦ ـ ونخلص من كل ما تقدم إلى أن الديمقراطية الليبرالية ليست مجرد صيغة أو مجموعة من الإجراءات . الديمقراطية الليبرالية تمثل نظاما معقدا من القيم والتقاليد، فضلا عن أنها كائن متطور لابد من رعايته ومتابعته ، وأن أسباب التحلل والتدهور أكبر بكثير مما يبدو، ومن ثم فإن الديمقراطية الليبرالية فى حاجة مستمرة للرعاية والتحصين . وإذا لم يكن تحقيق الديمقراطية حتميا ، فإن بقاءها رهن بما تلقاه من اهتمام ورعاية وتحصين . ومن هنا واجب الديمقراطيين كافة نحو الحرص على العمل على إقامتها وعلى الدفاع عنها وتطويرها ونموها ، وبغير ذلك تذبل وتنزوى ـ كما كل شىء فى الحياة . فالديمقراطية ليست منحة من الطبيعة وإنما هى ثمرة جهد وبذل ، وهى بعد تستحق كل جهد وكل بذل . والله أعلم .

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤

بيروت ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف . ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

